



يومية سياسية | السنة الـ 59 | العدد 17883 | 24 صفحة
تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
الخميس 15 محرم 1447 هـ | 10 تموز 2025 م



مشروع قرار أميركي
لإلغاء «قيصر»
حين يتحول منشور عفوي
إلى جريمة معلوماتية
«عندما يعطينا
المركزي نعطيكم»



جهود إخماد الحرائق تتواصل



الشرع: أهمية الشفافية وضمان مشاركة واسعة بانتخابات مجلس الشعب



• الثورة:

أكد السيد الرئيس أحمد الشرع أهمية الشفافية وضمان مشاركة واسعة في انتخابات مجلس الشعب القادم تعكس إرادة الشعب السوري في اختيار ممثليه.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس الشرع بأعضاء اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في قصر الشعب بدمشق اليوم.

وأطلع الرئيس الشرع على نتائج الجولات التعريفية التي قامت بها اللجنة على المحافظات السورية، وما تضمنته من سماع وجهات نظر المواطنين حول الاستحقاق

الانتخابي.

وفي الثالث عشر من الشهر الماضي، أصدر الرئيس الشرع المرسوم الرئاسي رقم 66 لعام 2025، القاضي بتشكيل لجنة باسم «اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب»، برئاسة محمد طه الأحمد، وعضوية كل من: حسن إبراهيم الدغيم، عماد يعقوب برق، لارا شاهر عيزوقي، نوار الياس نجمة، محمد علي محمد ياسين، محمد خضر ولي، محمد ياسر كحالة، حنان إبراهيم البلخي، بدر الجاموس، أنس العبد. وكلف المرسوم اللجنة العليا بالإشراف على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، حيث تنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب.

ونص المرسوم على أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب 150 عضواً، موزعين حسب عدد السكان على المحافظات، وفق فئتي الأعيان والمثقفين، ووفق شروط تقرها اللجنة العليا للانتخابات.

كما نص المرسوم على أن يُعين ثلث الأعضاء من قبل السيد رئيس الجمهورية وثلثي الأعضاء يتم انتخابهم وفق لجان انتخابية معتبرة، موزعين على المحافظات كالآتي: حلب (20) مقعداً، دمشق (11) مقعداً، ريف دمشق (10) مقاعد، حمص (9) مقاعد، حماة (8) مقاعد، اللاذقية (6) مقاعد، طرطوس (5) مقاعد، إدلب (7) مقاعد، دير الزور (6)

مقاعد، الحسكة (6) مقاعد، الرقة (3) مقاعد، درعا (4) مقاعد، السويداء (3) مقاعد، القنيطرة (2) مقاعد.

وبهدف التواصل المباشر مع مختلف الفعاليات المجتمعية، للاطلاع على رؤيتهم وأفكارهم وتوصياتهم، والوقوف على آرائهم ووجهات نظرهم ومقترحاتهم، بخصوص الاستحقاق الانتخابي، عقدت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، جلسات تعريفية ونقاشات تشاورية، في المحافظات، بمشاركة واسعة من الفعاليات السياسية، والفكرية، والمجتمعية، والأكاديميين، ونقابات واتحادات، ورجال دين، من مختلف المناطق بالمحافظات.

الجهود تتواصل لإخماد الحرائق وفتح خطوط ناري في البؤر المشتعلة



• الثورة:

تواصل فرق الإطفاء بمساندة الفرق التركية والأردنية وبدعم الطائرات السورية والتركية واللبنانية والأردنية عمليات إخماد الحرائق الحرجية الضخمة في ريف اللاذقية، ضمن خطط استجابة مهنية لغرف العمليات المشتركة عبر توزيع قطاعات العمل وتنسيق الإمدادات اللوجستية والبشرية وتأمين الدعم الجوي للفرق العاملة على الأرض.

كما تواصل القوات البرية في وزارة الدفاع تقديم الدعم الميداني لفرق وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، ضمن إطار التنسيق المشترك للسيطرة على الحرائق والحد من انتشارها.

وأعلن وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح، إن أكثر من 15 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والحرجية احترقت في الساحل، وهذه مساحة كبيرة تعكس حجم الكارثة التي نواجهها، وقال: في الوقت الذي ما زلنا نكافح فيه الحرائق نعمل حالياً على إعداد خطة شاملة لحماية الغابات ومنع تكرار مثل هذه الحرائق مستقبلاً.

وأشار إلى أن الجهود التي يبذلها رجال الإطفاء في الدفاع المدني وفي أفواج الإطفاء وأفواج إطفاء الحراج والفرق التركية والأردنية عظيمة وجبارة، وبمساندة من المروحيات السورية والتركية والأردنية واللبنانية.

كما أعلن الوزير الصالح عبر منصة «X» عن انطلاق مشاركة فرق إطفاء من محافظات الرقة، الحسكة، ودير الزور في دعم الجهود المبذولة لمكافحة الحرائق، وذلك في إطار الاستجابة الوطنية الشاملة.

وأوضح الوزير أن المشاركة تتضمن كوادراً بشرية متخصصة، و22 سيارة إطفاء، إضافة إلى جرافتين وعدد من آليات الدعم اللوجستي، في خطوة تعكس روح التضامن والعمل الجماعي في مواجهة الكارثة.

وأكد أن جهود وزارة الطوارئ مستمرة في التنسيق مع مختلف المحافظات والجهات المعنية لتعزيز الاستجابة الميدانية وتأمين الموارد اللازمة لمواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة المنطقة وظروف الطقس.

من جانبه أوضح مدير غرفة العمليات عضو مجلس الإدارة في الدفاع المدني أحمد يازجي في أن التضاريس الوعرة والمنحدرات الشديدة تشكل تحديات كبيرة تعوق عمليات الإخماد، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة، وسرعة الريح التي تغذي انتشار النيران.

وأشار يازجي إلى أن الفرق تعمل على فتح (خطوط ناري جديدة) وتمهيد طرق لاحتواء امتداد الحرائق، مع نشر كوادرات مكثفة على جميع المحاور لمراقبة الوضع ومنع انتقال النيران إلى مناطق أخرى.

المملكة المغربية تعيد فتح سفارتها في دمشق

• الثورة-أسماء الفريح:

أعادت المملكة المغربية افتتاح سفارتها في دمشق واستئناف العمل بمختلف مصالحها الإدارية بكامل جاهزيتها وبكل أطقمها الإدارية.

ووفق ما ذكرت وكالة المغرب العربي للأنباء فإن إعادة فتح السفارة تمت في مقرها السابق، ريثما تستكمل الإجراءات الإدارية وأشغال التهيئة الضرورية لنقلها إلى مقر جديد يستجيب للدينامية الجديدة للعلاقات المغربية - السورية.

وكان عاهل المملكة المغربية الملك محمد السادس أعلن في خطابه في القمة الرابعة والثلاثين لجامعة الدول العربية التي انعقدت في العاصمة العراقية بغداد في أيار الماضي عن قرار المملكة إعادة فتح سفارتها بدمشق، المغلقة منذ عام 2012، وأكد أن القرار «سيساهم في فتح آفاق أوسع للعلاقات الثنائية التاريخية بين بلدينا وشعبينا الشقيقين».

واجتمع وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني مع وزير الشؤون الخارجية في المملكة المغربية ناصر بوربطة، على هامش أعمال القمة في بغداد، واتفق الجانبان إقامة علاقات دبلوماسية ثنائية بين الجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية، في إطار من الاحترام المتبادل والأخوة المشتركة.

كما أكد الملك محمد السادس في برقية تهنئة بعث بها إلى السيد الرئيس أحمد الشرع، بمناسبة توليه رئاسة سوريا في المرحلة الانتقالية في شباط الماضي «موقف المملكة المغربية الذي كان ولا يزال يتمثل في دعم ومساندة الشعب السوري، لتحقيق تطلعاته إلى الحرية والطمأنينة والاستقرار، وهو الموقف الثابت الذي يدعوه اليوم للوقوف إلى جانبه وهو يجتاز هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة في تاريخه، وذلك في انسجام تام مع موقفها المبدئي الداعم للوحدة الترابية لسوريا وسيادتها الوطنية».

سوريا تمضي قدماً باستعادة مكانها الطبيعي ضمن منظومة المجتمع الدولي

• الثورة - منهل إبراهيم:

تمضي رحلة سوريا بقوة وبخطا متسارعة، لاستعادة مكانها الطبيعي ضمن منظومة المجتمع العربي والدولي، منذ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قراره رفع العقوبات الأميركية المفروضة على دمشق، خلال زيارته للمملكة العربية السعودية أيار الماضي، ولقاءه السيد الرئيس أحمد الشرع في الرياض. وبحسب شبكة الأخبار البريطانية «بي بي سي» فقد اكتسب قرار ترامب، الذي لقي استحساناً سورياً وعربياً وحتى دولياً واسع النطاق، زخماً متزايداً منذ تاريخ الإعلان عنه، ففي 23 حزيران نشر وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو وثيقة رسمية على الانترنت، تلغي تصنيف «هيئة تحرير الشام» في سوريا، منظمة إرهابية أجنبية، ودخلت الوثيقة حيز التنفيذ يوم 8 تموز الجاري.

وتلغت شبكة «بي بي سي» إلى أنه في 30 حزيران وقع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً ألغى بموجبه برنامج العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا، وبذلك انتهت عزلة سوريا عن النظام المالي العالمي، وفتحت أمامها أبواب التعاون الدولي لإعادة الإعمار وبناء الاقتصاد من جديد، تاركة وراءها سنوات شهدت خلالها حرباً ضروساً.

ووصف الرئيس الأميركي قراره التنفيذي هذا بأنه «خطوة تدعم أهداف الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية»، مؤكداً على دعم بلاده لسوريا موحدة ومستقرة تعيش في سلام مع جيرانها.

وأكدت «بي بي سي» أنه وبهذا القرار تتبين ملامح استراتيجية الرئيس ترامب في المنطقة العربية، التي تدعم سوريا الجديدة، وتؤسس لعلاقات ومصالح جديدة وطبيعية



في المنطقة.

وأوضحت «بي بي سي» أن واشنطن تهدف أيضاً، من خلال انفتاحها على الرئيس السوري أحمد الشرع وحكومته، إلى استقرار البلاد سياسياً واقتصادياً، وقطع الطريق على كل احتمالات عودة الفوضى إليها، استجابة لمصالح شركاء وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ويتوافق هذا الهدف مع الرؤية التركية والسعودية، اللتين تسعيان إلى إعادة إدماج سوريا في الاقتصاد الإقليمي وضمان الاستقرار الأمني في المنطقة، والاستفادة مما سيذرّه من فوائد وفرص استثمارية وتنموية على سوريا وتركيا ودول الخليج عموماً.

وأشارت الشبكة الإخبارية البريطانية إلى أن «الانفتاح الأميركي على سوريا وضعت

واشنطن له محفزات وضوابط»، وأكدت الإدارة الأميركية أن سوريا تواصل الوفاء بالتزاماتها لبناء مستقبل أكثر أماناً وازدهاراً للسوريين وتعزيز الأمن في المنطقة.

وقالت «بي بي سي»: إن مسألة التطبيع مع إسرائيل لا تزال تثير حساسيات في سوريا، رسمياً وشعبياً، وإن كانت عملية الحوار بين الاحتلال الإسرائيلي ودمشق قد بدأت برعاية أميركية، وهذا ما كشف عنه المبعوث الأميركي إلى سوريا، توماس باراك الذي أكد خلال مؤتمر صحفي، في بيروت مطلع الأسبوع الجاري، «بدء الحوار بين دمشق وإسرائيل».

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، نقلاً عن مسؤولين بارزين: إن المحادثات بين سوريا وإسرائيل تجري

بوساطة إقليمية ودولية، وتركز على التوصل إلى اتفاق أمني وليس معاهدة سلام. ولفتت «بي بي سي» إلى «ترجيح كفة أن يوافق الرئيس السوري أحمد الشرع على توقيع اتفاق أمني وليس اتفاقية سلام مع إسرائيل أو التطبيع معها دون انسحاب كامل من هضبة الجولان المحتلة، وقد يصطدم مطلب الانسحاب هذا برفض إسرائيلي يحول دون التوصل إلى تفاهم نهائي بين الجانبين». وتشير «بي بي سي» إلى أن «الرئيس ترامب يسعى إلى ضمّ سوريا إلى ما يسمى بالاتفاقيات الإبراهيمية، حتى يرفع من فرصه في الظفر بجائزة نوبل للسلام، لكنه يدرك أن إدارة الرئيس الشرع لن تقدم على تلك الخطوة في الوقت الراهن وستسعى فقط إلى تثبيت اتفاق فضّ الاشتباك عام 1974 بين سوريا والاحتلال الإسرائيلي».

ومع تصعيد الانتهاكات والتوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري، تسير القيادة السورية الجديدة بخطا ثابتة ومتسارعة على طريق العودة الصحيحة لمحيطها العالمي والعربي بعيداً عن الحروب والصراعات.

وتعوّل دمشق على الدور العربي للتوصل إلى اتفاق يحفظ السيادة السورية، كونها وضعت ملف السلام في إطاره العربي، وتأمل في أن تمارس الولايات المتحدة والدول الغربية دوراً في الضغط على الاحتلال لوقف الاعتداءات، في إطار رغبتها في دعم الاستقرار بسوريا.

وتؤكد دمشق أن الأولوية في الوقت الحالي بوقف الهجمات الإسرائيلية والانتهاكات ضد الأراضي السورية، وانسحاب قوات الاحتلال إلى الوضع الذي كانت عليه قبل سقوط النظام المخلوع، وضمان عدم تدخل الاحتلال الإسرائيلي في شؤون سوريا الداخلية.

المواطنة والكفاءة والعدالة.. الركائز الحقيقية للدولة

• الثورة - فراس علاوي:

في حالة فكرالبناء الوطني، تظلّ (المواطنة) الأساس القوي الذي يرتكز عليه عقد الدولة الاجتماعي، فهي التي تجمع أفراد المجتمع حول قيم مشتركة: المواطنة ليست مجرد جنسية وحسب، بل هوية وانتماء والتزام متبادل بين الحاكم والمحكوم، بين الفرد بمفرده مع أفراد الوطن الآخرين، حيث يتشارك الجميع في بذل الجهد لبناء دولة حديثة قائمة على سيادة القانون والمؤسسات.

وحتى يكون هذا العقد الاجتماعي قادراً على الصمود ضد تيارات التفكك، لكن هذا العقد بحدّ ذاته لا بدّ أن يفعل في إطار من الكفاءة الشخصية، من دون أي اعتبار للمذهبية أو الفئوية أو التقسيمات الأخرى.

فالكفاءة هنا ليست خياراً، بل هي ضرورة لضمان حسن سيرالإدارة العامة، وسلامة اتخاذ القرار على أساس العلم والخبرة والإنجاز والمعرفة، وليس على أساس الولاء.

فحينما تكون الكفاءة معيارالتعيين، يرتفع السؤال عن الجدارة. وينخفض الحديث عن الانتماء الفئوي؛ وهذا بدوره يعزز الثقة العامة بمؤسسات الدولة.

كذلك تأتي العدالة لتكون جسراً بين الكفاءة والممارسة الاجتماعية بحيث من خلال تطبيقها تحقق أحقية التعيين وأفضليته.

من خلال فهمنا للعدالة الوظيفية، ندرك أنها لا تنبع فقط من التوزيع الإنصافي للحقوق والواجبات، بل أيضاً من المراعاة الحقيقية للتنوع الاجتماعي، وتفعيل آليات شفافة للنزاهة تُقدّم المجتهد وتُسند إلى من يستحق. إن ربط العدالة بالاختيار لا يعني تجاهل العدالة في الانتماء،



بل يعني تجهيز ورغد منظومة الحكم بالمعايير المهنية التي تحكم الاختيار، ما يعزز ثقة المواطنين في أن النظام يحكمه التنافس المشروع، لا المحسوبيات التي تبقى مرتعنة للولاءات. من أخطر المزالق التي تهدم الدولة، هو التحول من المواطنة إلى العصبية، ومن الولاء المؤسّس على الفكر والإنجاز إلى الولاء المبني على الانتماء الفئوي. فحينما تسود هذه الولاءات، تتحول منظومة التعيين من

معيار الكفاءة والاختيار إلى معايير الولاء الفئوي، فلاختيار من دون كفاءة يلغي فكرة المواطنة وتنهار معها المؤسسات. تصبح الدولة حينها حلبة ولاءات لا مكان فيها للمردودية، وهذا ما يؤدي إلى تردّد في أداء الأجهزة وضياع فرص تقدّم المجتمع بأسره.

طالما أن المواطنة هي الدافع للإخلاص، والكفاءة هي الضابط للإنجاز، والعدالة هي حارس التنظيم، فإن الدولة تسير في طريق متين نحو تماسك مجتمعي واستقرارمؤسّساتي. ومن هنا تأتي مسؤولية الحكومات والمجتمع المدني والمواطنين على حدّ سواء، في ترسيخ المعايير التي تحافظ على هذا العقد الاجتماعي.

وبناءً عليه فإن: تعزيزالمواطنة: من خلال تعليم الحرية والانتماء من خلال معاشيتها اليومية وادخالها كأحد قيم المجتمع، وغرس قيم الاحترام والتضامن.

تفعيل الكفاءة: عبر أنظمة شفافة للتعيين والترقية، ومعايير مهنية واضحة في الوظائف العامة.

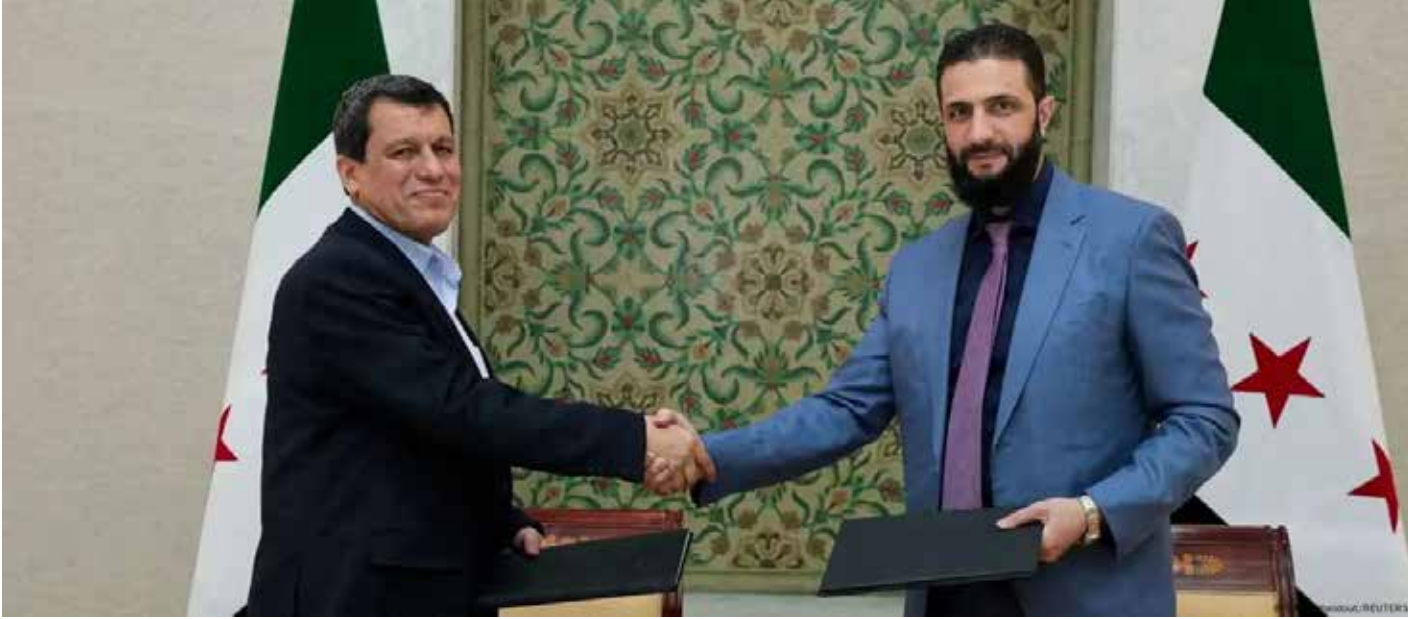
إرساء العدالة: بتقوية آليات الرقابة وحرية التعبير، وتفعيل الدور الرقابي للمجتمع المدني والإعلام الحر. الابتعاد عن الفئوية: بنشر ثقافة الحوار وشمول المؤسسات لكلّ فئات المجتمع قبل ولائه المذهبي أو القبلي.

إن بناء دولة حديثة وقوية ينطلق من ترابط هذه الركائز: المواطنة الكاملة، إدارة مبنية على الكفاءة، عدالة تتمثل في الاختيار، وردع الولاءات الضيقة.

وعندما تتحقق هذه الشروط، فإن الدولة تصبح قادرة على مواجهة التحديات الكبرى، وسط مجتمع راسخ في إنسانيته ومؤسساته، متحدّ في طموحه، موحد في مصيره.



بعد ترحيب دمشق ونصائح واشنطن.. هل تعيد «قسد» مقارباتها الوطنية؟



• الثورة - عبد الحليم سعود:

يبدو أن قسد» استمعت إلى نصيحة المبعوث الأميركي إلى سورية توماس باراك للتوجه إلى دمشق مجدداً. بعد أشهر من توقيع اتفاق لم تحترم بنوده، أو أنها أدركت بأن طموحات وأحلام التقسيم والفدرلة التي راودت بعض مسؤوليها لفترة من الزمن لم تعد ممكنة في ظل التطورات الجيوسياسية التي شهدتها وتشهدها المنطقة. وكانت الحكومة أكدت ترحيبها بأي مسار مع «قسد» من شأنه تعزيز وحدة وسلامة أراضي البلاد، وجددت بحسب بيان لها أمس نقلته وكالة سانا، تمسكها الثابت بمبدأ «سوريا واحدة، جيش واحد، حكومة واحدة»، مشددة على رفضها القاطع لأي شكل من أشكال التقسيم أو الفدرلة.

فسوريا وطن لا يقبل القسمة ولا يحتمل المشاريع الفئوية الضيقة، ولا يتحمل المغامرات غير المحسوبة والمبنية بالأساس على الاستقواء بالخارج والتدخل الأجنبي. فالجهة التي لطالما عولت عليها «قسد» في مشروعها الانفصالي طوال سنوات الحرب- أي الولايات المتحدة الأميركية- قد راجعت سياساتها وأصلحتها في عهد الرئيس دونالد ترامب، وتصريحات باراك القوية والواضحة والتي لا لبس فيها تؤكد الدعم الأميركي الصريح، لوحدة سوريا أرضاً وشعباً وجيشاً وعلماً وسلطة وحكومة، وعلى «قسد» وغيرها من الحالمين بأوطان بديلة أو مشاريع غريبة أن يدركوا أن دمشق بما تعنيه تاريخياً هي الأساس الراسخ لقيام دولة سوريا من جديد.

الخطوة الإيجابية التي خطتها «قسد» لاقت حماساً وترحيباً جدياً من دمشق الساعية لبسمة الجراح ورأب الصدع ولم الشمل وتوحيد الصف، لأن المطلوب من السوريين عمله في الفترة القادمة كبير جداً وعلى الصعيد كافة، فالإرث الثقيل من المشكلات والأزمات والمعاناة الذي تركه النظام المخلوع، يحتاج

إلى جهود جميع السوريين بلا استثناء، ويقتضي الزج بكل الطاقات المتوفرة ولا سيما البشرية والاقتصادية، ولا أحد يستطيع أن يتجاهل ما تعنيه الجزيرة السورية، بالنسبة للوطن سواء بإمكاناتها الاقتصادية من مياه ونفط وغاز وقمح أو بمكوناتها وقواها البشرية المتعددة من عرب وكرد وأشور وغيرهم. ولأن الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية الجامعة، لكل أبناء الوطن فإن انضمام مقاتلي «قسد» إلى صفوفه بما يحملونه من انتماء وطني وخبرة في قتال تنظيم داعش الإرهابي، يشكل قوة إضافية لهذا الجيش بالنظر إلى التحديات التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

وكون سوريا بحاجة ماسة لاستكمال جهود إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن كافة، ولاسيما في منطقة الجزيرة السورية، حيث ما زال تنظيم داعش يشكل خطراً على الجميع، وبالتالي فإن التأخير في تنفيذ الاتفاقات بين دمشق و«قسد» سيعوق

هذه الجهود وقد يعقدها أصلاً، ولذلك فإن المصلحة الوطنية تقتضي السير سريعاً في جهود ترسيخ الوحدة الوطنية، وتفويت الفرصة على كل من لديه مشاريع أو أجندات خاصة.

وتعد عودة مؤسسات الدولة الرسمية إلى شمال شرق البلاد، ومواصلة أنشطتها الخدمية والصحية والتعليمية والسهر على راحة المجتمع، تعد ضرورة وطنية كونها تخدم منطقة حيوية من البلاد.

لقد أثبتت سنوات الحرب الطويلة عقم وعدمية الحلول الفردية، وعبثية الانخراط في أجندات ومشاريع أجنبية، كما كان يفعل النظام المخلوع الذي استقوى على شعبه بدول وقوى خارجية، ولكنه سقط في النهاية، لأن هذا الاستقواء هو ضد منطق التاريخ، فلا شيء يحصن الأوطان سوى أبنائها الموحدين في قرارهم الحر وإرادتهم الوطنية الجامعة، وينبغي أن يعي الجميع هذه الحقيقة، لأن تجريب المجرب هو ضرب

من العبث وإضاعة الوقت.

وأكد المبعوث الأميركي توماس باراك أنه يجب على «قسد» أن تدرك سريعاً أن سوريا دولة واحدة، وقال في تصريحات نقلتها وكالة الأناضول التركية: «إن المفاوضات نحو سوريا واحدة يجب أن تتحرك بوتيرة أسرع وبمرونة أكبر»، موضحاً أنه «لا يمكنك أن تمتلك، داخل دولة مستقلة، كياناً منفصلاً أو غير وطني.. يجب علينا جميعاً أن نقدم بعض التنازلات للوصول إلى تلك النتيجة النهائية: أمة واحدة، شعب واحد، جيش واحد، وسوريا واحدة».

ما من شك أن البناء على هذه الأفكار الجيدة سيعطي زخماً قوياً للمحادثات في دمشق بين الحكومة السورية و«قسد» من أجل إنجاز اتفاق حقيقي يليق بالسوريين، وما من شك أن الرعاية الأميركية والدعم الأميركي لهذا الاتفاق سيجعله قوياً، وهذا ما يطمح إليه كل أبناء الوطن الشرفاء والمخلصين.

ينتظر تصويت الكونغرس.. مشروع قرار أميركي لإلغاء «قيصر»

• الثورة - فؤاد الوادي:

في خطوة جديدة تهدف لطى صفحة العقوبات على سوريا نهائياً وفتح آفاق الاستثمار وتمكين ركائزها، قدم مشرعون أميركيون أمس مشروع قرار في الكونغرس الأميركي لإلغاء العقوبات على سوريا بشكل كامل، بما في ذلك «قانون قيصر لحماية المدنيين».

وذكرت صحيفة «ذا هيل» الأميركية: أن هذه الخطوة تأتي لتعديل أدرج ضمن مشروع قانون موازنة الدفاع السنوية، والذي يُعتبر من التشريعات التي لا يمكن الاستغناء عنها وغالباً ما تُجاز في نهاية كل عام.

ونقلت الصحيفة الأميركية، عن السيناتور الجمهوري، جو ويلسون، قوله: «أحاول استخدام كل الآليات المتاحة لإلغاء هذا القانون في أقرب وقت ممكن».

وأوضح السيناتور ويلسون، والذي يشغل منصب رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأميركي، أنه «تماماً كما جرى تمرير قانون قيصر كملحق في مشروع موازنة الدفاع، أمل أن نتمكن من تمرير إلغائه من خلال الآلية نفسها».

وشدد السيناتور ويلسون على أنه «طالما لم نلغ القانون، فلن يخاطر المستثمرون بالاستثمار طويل الأجل في سوريا، وهو أمر ضروري لإعادة إعمارها وجعلها عظمية مجدداً». في السياق ذاته، أعلن المجلس السوري الأميركي أن



مشروع إلغاء «قانون قيصر»، الذي عمل على طرحه في الكونغرس بدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، قد أُدرج رسمياً كملحق في مشروع موازنة وزارة الدفاع الأميركية.

وفي بيان له، أشار المجلس إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى تسريع تمرير مشروع الإلغاء عبر القنوات التشريعية، مستذكراً أن القانون ذاته أقر عام 2019 بنفس الطريقة، كملحق ضمن

موازنة الدفاع.

ورغم الترحيب بهذه الخطوة، شدد المجلس على أن قبول المادة المقترحة، التي حملت الرقم 5259، ليس مضموناً حتى الآن، ويتطلب جهداً كبيراً لإقناع العديد من الأطراف داخل لجان الكونغرس المختلفة، لا سيما لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب.

ودعا «المجلس السوري الأميركي» جميع أعضاء لجنة القوات المسلحة في الكونغرس إلى تبني المادة المطروحة بأسرع وقت، مشدداً على أن «سوريا تستحق أن تُمنح فرصة للنهوض والتعافي من تركة الأسد العفنة».

ويذكر أن مجلس النواب الأميركي قد اتخذ في عام 2019 قراراً يقضي فيه بالإجماع بتطبيق «قانون حماية المدنيين السوريين» من نظام الأسد المخلوع، وهو ما عُرف باسم قانون «قيصر»، وهو قانون ينص على فرض عقوبات على النظام المخلوع.

وسمي القانون بقيصر، نسبة إلى فريد المذهان، العسكري السوري السابق، والذي انشق عن نظام الأسد المجرم، وسرّب عشرات آلاف الصور لضحايا التعذيب من السوريين، اعتمدت عليها لجنة التحقيق الدولية المكلفة ببحث جرائم الحرب في سوريا لإثبات ارتكاب النظام المخلوع جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان.

دعم عربي لسوريا في إعادة البناء والاستقرار.. ومواجهة الحرائق

الإخماد المشتركة، بمشاركة فرق من الدفاع المدني التركي والأردني، ودعم جوي من الطائرات السورية والتركية والأردنية واللبنانية، في تقليص عدد البؤر المشتعلة بشكل ملحوظ.

وتعمل الفرق حالياً على التعامل مع بؤر جديدة ظهرت خلال الساعات الماضية، ضمن خطة ميدانية تقضي بتقسيم المناطق المتضررة إلى قطاعات محددة، وفتح طرق عازلة بهدف الحد من تمدد النيران وعزل الكتل الحرجية لمنع انتشارها.

وتأتي هذه الجهود في إطار تنسيق ميداني مستمر بين الجهات السورية المختصة

والداعمين من الدول المشاركة، في وقت تواصل فيه الجهات المعنية تقييم الأضرار واحتواء المخاطر التي تهدد الغابات والمناطق السكنية المجاورة.

وأدت الحرائق إلى التهام مساحات تقدر بآلاف الهكتارات من الغطاء الشجري، وتشريد مئات العائلات من عشرات القرى، في واحدة من أسوأ الكوارث البيئية التي تشهدها سوريا.

ومساء أمس الأربعاء، أعلنت الحكومة تحقيق سيطرة شبه كاملة على معظم مواقع الحرائق في ريف اللاذقية، باستثناء نقطتين في منطقة جبل التركمان، فيما تتواصل جهود دعم الاستجابة، وعلى رأسها دعم جوي من تركيا.

كما أعلن مدير الدفاع المدني في الساحل، عبد الكافي كيال، عن تقدم كبير في السيطرة على الحرائق المستمرة منذ سبعة أيام، مؤكداً أن عدد البؤر النشطة بات محدوداً، وأن الفرق بدأت بفتح طرق جديدة لتسهيل عمليات الإطفاء.



إلى جانب سوريا وشعبها إثر حرائق الغابات التي اجتاحت محافظة اللاذقية، وما خلفته من أضرار وخسائر.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية، «واس»، عن البديوي قوله: «نعرب عن خالص تضامننا ومواساتنا لسوريا، آمليين بتجاوز هذه المحنة والظرف الإنساني الصعب، ومتمنين السلامة للسوريين، والشفاء العاجل للمصابين».

كما أعرب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عن ثقته بقدرة الشعب السوري على تجاوز هذا التحدي، ومواصلة مسيرة البناء والتعافي، بما يحقق تطلعاته نحو الأمن والاستقرار والازدهار.

وتواصل فرق الدفاع المدني وأفواج الإطفاء في محافظة اللاذقية، واليوم الثامن على التوالي، جهودها المكثفة في مواجهة الحرائق التي اندلعت في عدد من المناطق الحرجية بالمحافظة قبل نحو أسبوع، وسط ظروف مناخية صعبة واتساع في رقعة النيران.

وبحسب وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، فقد أسهمت عمليات

• الثورة:

في إطار الدعم العربي المتواصل لسوريا على مختلف الأصعدة، جدد الأردن والكويت تأكيد دعمهما جهود الحكومة السورية في إعادة بناء البلاد وضمان أمنها واستقرارها. وذكرت وكالة بتر أن نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، ووزير الخارجية الكويتي عبد الله علي اليحيى، أكدا في تصريحات خلال ترؤسهما أعمال الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة الأردنية - الكويتية التي عقدت في الكويت أمس دعمهما للحكومة السورية في جهودها إعادة بناء سوريا على الأسس التي تضمن أمنها واستقرارها ووحدتها وسيادتها وتلبي حقوق شعبها وطموحاته.

وشدد الوزيران أيضاً على ضرورة تطوير العلاقات في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقال الصفدي في حديث متلفز أواخر الشهر الماضي إن الشعب السوري يستحق الحياة الحرة الكريمة الآمنة، وهو قادر على إعادة بناء وطنه، ويمتلك من الطاقات والإمكانات الكثير، والحكومة السورية تسير في اتجاه إعادة بناء الوطن السوري ونحن ندعمها بالمطلق في ذلك.

كما أكدت الحكومة الكويتية باستمرار أن دعم الشعب السوري واجب إنساني وأخلاقي، وأن القضية السورية من أولويات سياستها الإغاثية والتنموية، فيما أفاد الوزير اليحيى، في تصريح على هامش الاجتماع الوزاري الـ 164 لمجلس التعاون الخليجي، بأن دول المجلس تعمل بشكل موحد لوضع خطط لدعم سوريا.

وفي سياق مواز، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، جاسم بن محمد البديوي، وقوف المجلس

آلاف اللاجئين السوريين بصدد العودة من لبنان بموجب خطة أممية

أكبر من اللاجئين السوريين للعودة إلى ديارهم، أو البدء في التفكير في العودة بطريقة واقعية ودائمة».

وفي نهاية شهر حزيران الماضي، قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 628 ألف سوري قد عبروا إلى سوريا عبر البلدان المجاورة منذ 8 كانون الأول 2024، بما في ذلك 191 ألف شخص عبر من لبنان.

كما تزايدت الضغوط على السوريين في لبنان، الذي ظل، بالإضافة إلى حربه التي استمرت أشهراً مع إسرائيل في عام 2024، عالقاً في حالة من الفوضى المالية والركود الاقتصادي لسنوات، مما أدى إلى تصاعد المشاعر المعادية للسوريين، لكن أجزاء كبيرة من سوريا لا تزال في حالة خراب، حيث تعرضت المنازل والبنية الأساسية العامة، بما في ذلك محطات الطاقة والمدارس وخدمات المياه، للتدمير.

ولا يزال أكثر من سبعة ملايين سوري نازحين داخلياً، بحسب الأمم المتحدة، وقال فريسن: «أعرب العديد من اللاجئين عن رغبتهم في العودة إلى بلادهم ولكنهم ما زالوا مترددين بسبب الظروف غير المؤكدة على المديين القصير والطويل في سوريا»، الأمن مصدر قلق رئيسي، ورغم عودة اللاجئين هذا العام، وصل أكثر من 106 آلاف سوري إلى لبنان للبحث عن عمل.



السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع ترحيبها بجميع السوريين في وطنهم، وأظهر استطلاع أجرته الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام أن ما يقرب من 30٪ من اللاجئين المقيمين في دول الشرق الأوسط يرغبون في العودة، مقابل 2٪ فقط خلال فترة حكم الأسد.

وقال ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، إيفو فريسن، لرويترز: «بينما يستمر الوضع في سوريا في التطور بسرعة، فإن المفوضية تعتبر السياق الحالي فرصة إيجابية لأعداد

بموجب الخطة، مضيئة: أن الحكومة اللبنانية تركز على المستوطنات غير الرسمية في البلاد، حيث يعيش نحو 200 ألف لاجئ، وقد توفر للمعيلين السوريين الذين يقيمون في لبنان تصاريح عمل في قطاعات مثل الزراعة والبناء إذا عادت أسرهم إلى سوريا.

كانت وكالات الأمم المتحدة تعتبر سوريا في السابق غير آمنة للعودة على نطاق واسع بسبب انعدام الأمن والاضطهاد من قبل نظام بشار الأسد، الذي أطيح به في كانون الأول في هجوم خاطف قادته هيئة تحرير الشام . ومنذ توليها السلطة، أعلنت الحكومة

• الثورة - ترجمة ختام أحمد:

من المقرر أن يعود آلاف اللاجئين السوريين من لبنان هذا الأسبوع، بموجب أول خطة تدعمها الأمم المتحدة وتتضمن حوافز مالية، بعد أن أكدت الحكومة السورية الجديدة ترحيبها بجميع المواطنين في وطنهم، على الرغم من الدمار العميق الذي خلفته الحرب.

وأعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، حنين السيد، أن السوريين العائدين سيحصلون على 100 دولار أميركي لكل عائد من لبنان، و400 دولار أميركي لكل عائلة عند وصولهم إلى سوريا، وأضافت أن المواصلات مغطاة، كما تم إعفاء السلطات الحدودية من الرسوم. وقالت السيد لوكالة رويترز: «أعتقد أنها بداية جيدة ومهمة، لقد ناقشنا هذا الأمر وننسقه مع نظرائنا السوريين، وأعتقد أن الأعداد ستزداد في الأسابيع المقبلة».

ومنذ عام 2011، فر أكثر من ستة ملايين سوري كلاجئين، وتوجه معظمهم إلى تركيا ولبنان والأردن، ويُعتبر لبنان صاحب أعلى تركيز للاجئين بالنسبة لعدد السكان في العالم، إذ يستضيف حوالي مليون ونصف سوري ضمن عدد سكان لبنان البالغ حوالي أربعة ملايين نسمة.

وقالت السيد: إن نحو 11 ألف شخص سجلوا أسمائهم للعودة من لبنان في الأسبوع الأول، وتستهدف الحكومة عودة ما بين 200 ألف و400 ألف شخص هذا العام

لتعزيز حماية أوروبا.. فرنسا وبريطانيا تعلنان عن تنسيق «الردع النووي»

خصوصاً في ظل ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أبدى «مواقف متذبذبة تجاه التزامات واشنطن في إطار حلف شمال الأطلسي». ومن المقرر أن يُوقَّع الإعلان رسمياً اليوم الخميس خلال القمة الثنائية التي ستعقد في مقر الحكومة البريطانية في داوونينغ ستريت، والتي من المنتظر أن تتصدر جدول أعمالها قضايا الدفاع المشترك، وتعزيز قدرات الردع الأوروبي.

كما سيشارك ماكرون وستارمر في اجتماع افتراضي لتحالف الدول الداعمة لأوكرانيا، والذي يضم نحو ثلاثين دولة، ويهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية لكيف وضمان شروط وقف إطلاق نار مستقبلي بينها وبين موسكو. ويأتي الإعلان في وقت تتزايد فيه الدعوات داخل أوروبا لتقوية البنية الدفاعية للاتحاد الأوروبي، وتقليص الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة. غير أن مثل هذا التوجه لا يخلو من التحديات، أبرزها كيفية تفعيل التعاون النووي دون المساس بالسيادة الوطنية أو إثارة توترات إضافية مع موسكو.

وفيما رحبت بعض العواصم الأوروبية بهذه الخطوة واعتبرتها تطوراً طبيعياً في ظل التهديدات الأمنية المتصاعدة، لفتت «بي بي سي» إلى أن الإعلان يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة تشكيل ميزان القوى في أوروبا، كما أنه يطرح تساؤلات حول مدى قدرة القارة على تطوير قدرات ردع ذاتية، قادرة على الردع الفعلي في حال اندلاع أزمة كبرى. وتشير «بي بي سي» نقلاً عن محللين إلى أن باريس ولندن تسعيان من خلال هذا الإعلان إلى إرسال رسالة مزدوجة، حيث تحاولان من جهة، طمأنة الحلفاء الأوروبيين بشأن التزامهما بالدفاع عن القارة، ومن جهة أخرى، تحذير الخصوم من أن أي تهديد جوهري لمصالحهما أو لأمن أوروبا لن يمر دون رد، حتى وإن كان الرد نووياً منسقاً.



1995، اكتفى الطرفان بالتأكيد على أنه «لا يمكن تصوّر تهديد المصالح الحيوية لإحدى الدولتين دون أن تكون مصالح الدولة الأخرى مهددة أيضاً». دون التطرق إلى طبيعة الرد أو الإشارة إلى تنسيق محتمل في استخدام القوة النووية. ولفنت «بي بي سي» إلى أن الإعلان يمثل أيضاً نقطة تحول في النهج الدفاعي لكل من فرنسا والمملكة المتحدة، القوتين النوويتين الوحيدتين في أوروبا الغربية، إذ يتضمن توجهاً لتقاسم الرؤى بشأن «الردع المشترك»، وربما أيضاً تنسيق الدوريات البحرية للغواصات النووية، دون أن يُشكّل ذلك اندماجاً فعلياً في منظومتي الردع لدى البلدين.

كما أشارت وكالة الصحافة الفرنسية والعديد من القنوات الإعلامية الأوروبية إلى أن هذا التطور يعكس تحولاً في السياق الأمني في أوروبا، لا سيما منذ بدء ما أسماه «الغزو الروسي» لأوكرانيا عام 2022، وما تبعه من تصعيد غير مسبوق في الخطاب النووي الروسي.

كما يعكس الإعلان قلقاً متزايداً لدى العواصم الأوروبية من تراجع دور الولايات المتحدة كضامن تقليدي لأمن القارة.

• الثورة- منهل إبراهيم:

في خطوة تشكل تحولاً لافتاً في السياسة الدفاعية لكل من فرنسا وبريطانيا، كما تشكل تحولاً في السياق الأمني في أوروبا، أعلنت باريس ولندن استعدادهما لتنسيق قدراتهما النووية الدفاعية، في تحرك وُصف بأنه غير مسبوق منذ ثلاثة عقود، ويهدف إلى تعزيز حماية أوروبا في مواجهة ما وصفته بـ«التهديدات القصوى».

يأتي هذا الإعلان في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن مستقبل الأمن الأوروبي، لا سيما في ظل الحرب الدائرة في أوكرانيا والشكوك المحيطة بالتزام الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين. وقالت لندن وباريس في بيان مشترك إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي وصل العاصمة البريطانية في زيارة رسمية تستمر من 8 إلى 10 تموز، سيوقع مع رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، إعلاناً جديداً يؤكد للمرة الأولى أن وسائل الردع الخاصة بالبلدين مستقلة ولكن يمكن تنسيقها». وتؤكد شبكة الأخبار البريطانية «بي بي سي» أنه ورغم تأكيد البلدين على أن القرار يتعلق باستخدام الأسلحة النووية سيبقى خاضعاً للسيادة الوطنية لكل طرف، فإن البيان أوضح أن «أي خصم يهدد المصالح الحيوية للمملكة المتحدة أو فرنسا يمكن مواجهته بقوات كلا الدولتين».

ووفق ما أعلنته الرئاسة الفرنسية، سيجري إنشاء «مجموعة للرقابة النووية» يرأسها كل من قصر الإليزيه ومكتب رئيس الحكومة البريطانية، وستكون مسؤولة عن «تنسيق التعاون المتنامي في مجالات السياسة والقدرات والعمليات المرتبطة بالردع النووي». ويُمثّل هذا الإعلان تحولاً لافتاً في السياسة الدفاعية لكل من فرنسا وبريطانيا، إذ إنه للمرة الأولى منذ عام 1995، يعود البلدان إلى إصدار إعلان مشترك يتناول بشكل صريح إمكانية تنسيق الردع النووي بينهما. وفي إعلان

بعد حرب إسرائيل وإيران.. هل تراجع نفوذ الصين في المنطقة؟

نهجها القائم على مبدأ «الصدافة مع الجميع، لا عدو لأحد، ولا حليف لأحد» في شؤون الشرق الأوسط، والذي عزز نفوذها في المنطقة، مع ذلك، شكل هذا خيبة أمل مريرة لكثير من الإيرانيين.

وقال علي أكبر داريني، المعلق في الشؤون الخارجية في طهران، لصحيفة «العربي الجديد»: «كانت إيران تتوقع من الصين أن تفعل أكثر من مجرد الإدانة اللفظية للحرب الإسرائيلية ضد إيران والهجمات الأميركية»، في حين يرى عبد الخالق عبد الله، وهو عالم سياسي بارز مقيم في دبي، في تصريحات لصحيفة «العربي الجديد»: «أن أميركا عادت بقوة إلى الشرق الأوسط، والصين وروسيا اختفتا من الوجود»، «أمريكا هي الراجح الأكبر وروسيا والصين هما الخاسران الاستراتيجيان الأكبر في المواجهة العسكرية الأخيرة منذ حدث 7 تشرين الأول 2023».

وفي حين يصمد وقف إطلاق النار الهش الذي توسطت فيه قطر، تتزايد التكهّنات حول احتمال نقل الصين أسلحة هجومية إلى إيران.

فثمة ما يدعو للشك في أن الصين سترسل تكنولوجيا عسكرية متطورة، ويؤكد الباحث في مركز أبحاث ISPI في ميلانو والخبير في العلاقات الصينية- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ناصر التميمي، لصحيفة «العربي الجديد» بأنه لم تجر أي مبيعات أسلحة صينية كبيرة لإيران منذ عام 2005، وأن المساعدات المستقبلية ستقتصر على الأرجح على التقنيات ذات الاستخدام المزدوج أو عمليات نقل المعدات سرا عبر أطراف ثالثة.

ويضيف.. أنه إذا شعرت الصين بأنها أقل خسارة من القوى الغربية في حالة التصعيد، فإن النهج الصفري في التعامل مع التوترات الإقليمية سوف يسود.

لقد كشفت الحرب التي استمرت 12 يوماً بشكل مؤلم عن حدود صعود الصين في الشرق الأوسط، وأبرزت كفافها لتحويل نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ جيوسياسي، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه مع بقاء المنطقة على حافة الهاوية بين المفاوضات النووية الجديدة، وإعادة اشتعال الأعمال العدائية العسكرية.

المصدر- The New Arab



المالية للدولة الضوء على عزز ترامب عن كبح جماح العدوان الإسرائيلي تجاه إيران، كما أدان ليو تشونغ مين، أستاذ جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، التناقضات في السياسة الأميركية، وعلى النقيض تماماً من صدامات الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي بشأن حالة البرنامج النووي الإيراني، دعمت الصين بثبات دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم منع الانتشار النووي.

ثالثاً- شعرت الصين بالقلق إزاء المخاطر الاقتصادية المرتبطة بحرب مطولة في الشرق الأوسط، فالصين تشتري 5,4 مليون برميل نفط يومياً عبر مضيق هرمز، وكانت ستعاني اقتصادياً في حال حصار إيران للمضيق.

لقد أدت الموجة الأولى من الهجمات التي شنها مسلحو الحوثي في اليمن على الشحن البحري في أواخر عام 2023 إلى زيادة تكاليف شحن الحاويات التي يبلغ طولها 40 قدماً من الصين إلى شمال أوروبا من 1500 دولار إلى 4000 دولار.

كانت موجة جديدة من هجمات الحوثيين ستسبب في مزيد من الاضطراب للتجارة الصينية مع أوروبا، في وقت يحاول فيه الاتحاد الأوروبي بنشاط الحد من المخاطر القادمة من الصين.

وعلى الرغم من معارضة الصين الشديدة للهجمات العسكرية الإسرائيلية والأميركية على إيران، إلا أنها امتنعت عن تقديم أي مساعدة مادية لها، والذي يعكس ضبط النفس الصيني

• الثورة- ترجمة هبه علي:

انعكس خطاب الصين تجاه إسرائيل وحرب الولايات المتحدة التي استمرت 12 يوماً ضد إيران في بيان مجموعة البريكس، في 14 حزيران، حيث أدان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، فو كونغ، انتهاكات إسرائيل للسيادة الإيرانية، ودافع عن حق طهران في الحفاظ على برنامجها النووي السلمي.

وبعد أن ضربت الولايات المتحدة المنشآت النووية الإيرانية في 22 حزيران، شاركت الصين مع باكستان وروسيا في رعاية قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في الشرق الأوسط.

إن المعارضة الصينية الشديدة لإسرائيل والهجوم الأميركي على إيران، تعكس مخاوفها من العواقب الاقتصادية المترتبة على حرب طويلة الأمد في الشرق الأوسط. ورغم أن الفشل الذريع الذي شهدته أنظمة الدفاع الجوي الروسية والمحلية الصنع يزيد من جاذبية التكنولوجيا العسكرية الصينية في إيران، فمن غير المرجح أن تتدخل بكيين كمورد رئيسي للأسلحة.

كان المعلقون الصينيون أكثر غموضاً بشأن تداعيات الصراع على نفوذ الصين العالمي، فقد لخص تيان وينلين، الأستاذ بجامعة الشعب بكين، وجهة نظر الصين الغامضة بشأن الحرب على النحو التالي: «إذا أضعفت الولايات المتحدة وإسرائيل القدرات العسكرية الإيرانية بشدة، فسيتضاءل النفوذ الصيني في الشرق الأوسط بشكل كبير، وإذا تورطت الولايات المتحدة في حرب طويلة ضد إيران، فقد تستغل الصين انغماسها في مستنقع الشرق الأوسط».

رغم هذه التذبذبات، واصلت الصين انتقاد الحرب بشدة لثلاثة أسباب:

أولاً- يُقرّ هذا الموقف بمعارضة الصين الراسخة للتدخلات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط.

ثانياً- استخدمت الصين خطابها المناهض للحرب للترويج لسردية حول التراجع الأميركي في الشرق الأوسط، وتقديم نفسها كقوة عظمى أكثر مسؤولية من الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، سلطت صحيفة غلوبال تايمز الصينية

رافعة استثمارية جديدة ونهج لإدارة الأزمات الاقتصادية

• الثورة - لينا شلهوب:

في خطوة توصف بأنها تحوّل نوعي في المشهد الاقتصادي السوري، صدر المرسوم رقم 112 لعام 2025، القاضي بإحداث "صندوق التنمية"، كآلية وطنية متكاملة تهدف ليس فقط إلى إعادة الإعمار، بل أيضاً إلى تحفيز الاستثمار وتعزيز البيئة الجاذبة لرؤوس الأموال.

رؤية اقتصادية

بعيداً عن الطابع التقليدي لصناديق الإعمار، يتميز "صندوق التنمية" برؤية اقتصادية حديثة، تضع الاستثمار في صلب العملية التنموية، من خلال دعم المشاريع الحيوية وتمويلها عبر القرض الحسن، وتوفير آليات مرنة تتيح للمستثمرين حرية التداول بالعملية التي يختارونها، ما يشكل سابقة تشريعية في الواقع الاستثماري السوري. وبحسب مختصين، فإن ما ورد في المرسوم يفتح المجال أمام المستثمرين من الداخل والخارج للتعامل بحرية ومرونة في إدارة رؤوس أموالهم، بما يعزز الثقة ويقلل من القيود السابقة التي كانت تحول دون انسياب الاستثمار، كما يوفر الصندوق بنية تنظيمية مستقلة، ترتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، ما يمنحه الغطاء السيادي الذي يحتاجه أي مشروع وطني بهذا الحجم والطموح.

الأهم من ذلك، أن الصندوق لا يقتصر على ترميم ما تهدم، بل يتعدى ذلك إلى هندسة الاقتصاد السوري بمنهج إدارة الأزمات، عبر الاستثمار في البنى التحتية كرافعة للنمو الاقتصادي المستدام، بما يشمل الطرق والمرافئ والطاقة والاتصالات، مما يفتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمارات النوعية في قطاعات ذات أولوية.

وفي ظل تعدد مصادر التمويل، بدءاً من التبرعات الفردية وصولاً إلى برنامج المتبرع الدائم، فإن الصندوق يتيح نمطاً تشاركياً مرناً، يعكس روح المبادرة والمسؤولية المجتمعية.



شريك في التنمية

إن أهمية هذا المرسوم تكمن في كونه لا ينظر إلى المستثمر كطرف خارجي، بل كشريك في التنمية، ويسعى إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ورأس المال الوطني والدولي، من خلال بيئة اقتصادية محفزة، وأدوات مرنة، وشفافية مؤسسية، وفي المحصلة، يمثل "صندوق التنمية" فرصة حقيقية لخلق توازن بين إدارة الحاضر وتخطيط المستقبل، وتحويل التحديات إلى فرص، عبر نهج تنموي متكامل يجعل من الاستثمار محركاً أساسياً في نهضة الاقتصاد السوري.

من الإعمار إلى النمو.. انطلاقاً جديدة للاقتصاد السوري

في خلق فرص العمل، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتمكين المجتمعات من إعادة بناء نفسها.

مظلة موحدة

أما عن المرسوم الخاص بتشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية، فأكد قربي أنه «ضرورة وطنية طال انتظارها»، موضحاً: «وجود مجلس اقتصادي على هذا المستوى يعني وضع الرؤية التنموية تحت مظلة موحدة تتولى التنسيق بين الوزارات والقطاعات المختلفة، وتخلق حالة من الانسجام والفعالية في اتخاذ القرار الاقتصادي، وهو ما تحتاجه سوريا بشدة في هذه المرحلة». وأشار إلى أن نجاح هذا المجلس يعتمد على تمثيله لكفاءات وطنية متنوعة: «إذا تم ضم خبرات من الجامعات، والقطاع الخاص، والمؤسسات البحثية، إلى جانب المؤسسات الحكومية، فإننا أمام نواة حقيقية لإطلاق نموذج تنموي سوري يعكس الخصوصية الوطنية والمرونة المؤسسية».

مع صدور هذين المرسومين، تبدأ سوريا مرحلة جديدة في إدارة ملف إعادة الإعمار والتخطيط الاقتصادي، حيث تتجه الدولة إلى تبني أدوات تمويلية وتنظيمية حديثة تضمن الاستدامة والفعالية، ويبدو أن التركيز سينصب على مشاريع استراتيجية تستهدف البنية التحتية والإنتاج الحقيقي، مع رؤية متكاملة تستشرف مستقبل التنمية بعيداً عن الحلول الترقيعية أو المعالجات الآتية.

وفي ظل هذه المبادرات، يرى مراقبون أن سوريا تفتح الباب أمام نموذج اقتصادي سيادي ومرن، يوازن بين التخطيط المركزي والمبادرة المحلية، ويؤسس لمرحلة إعادة بناء تنطلق من الداخل وتستند إلى القدرات الذاتية والمجتمعية.



الشؤون الاقتصادية فاخر قربي أن القرارات الجديدة تمثل «نقطة انعطاف حقيقية نحو اقتصاد مؤسساتي أكثر نضجاً ومرونة»، مؤكداً أن الدولة بدأت تنتقل من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة هندسة المستقبل الاقتصادي.

وقال قربي في تصريحه لصحيفة الثورة: «إحداث صندوق التنمية خطوة بالغة الأهمية، فهو لا يقتصر فقط على تأمين تمويل لمشاريع البنية التحتية، بل يؤسس لمنصة وطنية مستقلة مالياً وإدارياً يمكن من خلالها إطلاق مشاريع استراتيجية برؤية طويلة الأمد، بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية والتمويل الخارجي المشروط».

وأضاف: «الأهم في هذه الخطوة هو أن آلية القرض الحسن ستحدث نقلة حقيقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف والمناطق المنكوبة، ما يساهم مباشرة

• الثورة - جاك وهبه:

في خطوة توصف بأنها مفصلية ضمن جهود الدولة السورية لإعادة إعمار البلاد وتعزيز أسس الاستقرار الاقتصادي، أصدر السيد الرئيس أحمد الشرع مرسومين جديدين يُنتظر أن يكون لهما تأثير استراتيجي مباشر على مستقبل التنمية الوطنية.

الاستقرار الاقتصادي

فقد صدر المرسوم رقم (112) لعام 2025 القاضي بإحداث مؤسسة ذات طابع اقتصادي في الجمهورية العربية السورية تسمى صندوق التنمية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مقره دمشق ويرتبط برئاسة الجمهورية.

ويهدف إحداث الصندوق وفق المرسوم إلى المساهمة في إعادة الإعمار وترميم وتطوير البنية التحتية والتي تشمل كل ما يدعم الحياة اليومية للمواطنين من خدمات ومرافق كالطرق والجسور

وشبكات المياه والكهرباء والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات وغيرها وتمويل المشاريع المتعددة من خلال القرض الحسن. وفي الوقت نفسه، صدر المرسوم رقم (115) لعام 2025 القاضي بتشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا وتنشيطه وتطويره.

كما يهدف المرسوم إلى إنشاء خارطة اقتصادية تغطي كامل الجغرافيا السورية من خلال الإشراف الكامل على العديد من الهيئات والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية والتي تعمل في إطار الخطة الاقتصادية للدولة، وإقرار الإستراتيجيات والخطط العامة المتعلقة بالاستثمار.

وفي معرض تعليقه على المرسومين، اعتبر الخبير في

هل تعود الأرض لتثمر أملاً؟

الزراعة بين وعود الدعم الحكومي وصرخات المزارعين



جانب وضع روزنامة زراعية وطنية تضمن تنظيم دخول المحاصيل إلى الأسواق المحلية واستيرادها في التوقيت المناسب، بما يحمي المزارع من المضاربة ويصون حقوقه. وأكد أن التحديات لا تزال كبيرة، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية وتفاعلاً متزايداً على أرض الواقع يبشر بتحسين تدريجي في المشهد الزراعي السوري. يواجه المزارع معاذ الزعبي من مدينة طفس، بمحافظة درعا، واقعاً قاسياً نتيجة غياب الدعم الزراعي وارتفاع التكاليف بشكل غير مسبوق، مقابل انخفاض حاد في أسعار بيع المحاصيل. ويقول: «لا يوجد أي نوع من أنواع الدعم الزراعي، كل شيء نشتره على نفقتنا الخاصة، من البذار إلى الأسمدة وحتى الوقود، وجميعها تُحسب علينا بالدولار، وليس باليرة السورية، بينما نبيع المحصول بأقل من تكلفة إنتاجه، ما يعني أن المواسم الزراعية كلها هذا العام كانت خسارة تلو الأخرى».

وأوضح الزعبي أن الخسائر طالت مختلف المحاصيل، من الفول والخس والبازلاء، وصولاً إلى البصل والثوم والخيار والبندورة. مؤكداً أن جميعها تُباع بأقل من سعر الكلفة بكثير، إضافة لمشكلة شح المياه تفاقمت بسبب قلة الأمطار هذا الموسم، ما زاد العبء على المزارعين، في حين تقتصر عملية تسويق المنتجات على الأسواق المحلية فقط، من دون وجود أي منافذ للتصدير، «وحتى عملية النقل من أرض الحقل إلى السوق باتت مكلفة جداً»، بحسب تعبيره.

ورغم هذا الواقع المير، يؤكد الزعبي أنه لا يملك هو وغيره من المزارعين خياراً سوى الاستمرار في الزراعة، إذ لا مصدر دخل آخر لديهم، قائلاً: «نحن في بلد زراعي، والزراعة هي مورد رزقنا الوحيد، مطالباً باتخاذ إجراءات عاجلة لدعم القطاع الزراعي، وفي مقدمتها تقديم دعم مباشر للمزارعين، سواء عبر توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة، أو من خلال آليات تمويل مباشرة وإعادة النظر في سياسة الاستيراد والتصدير، ولاسيما في مواسم الإنتاج المحلي، مشيراً إلى أن استيراد محاصيل مثل الفول والفواكه في أوقات ذروتها محلياً تسبب بانخفاض الأسعار وتكبّد المزارعين خسائر فادحة.

أما في المناطق الساحلية والغربية، فتركز الزراعة على الحمضيات واللوزيات وأصناف أخرى من الأشجار المثمرة، منوهاً بأن الدعم الزراعي يمثل عاملاً حيوياً في تعزيز الأمن المعيشي للمواطنين، إذ يساهم في زيادة فرص العمل وتحسين دخل الأسر، سواء كانت مرتبطة مباشرة بالزراعة أم لا. كما أنه يدعم الإنتاج المحلي ويساعد في الوصول إلى حالة من الاكتفاء الذاتي، ولاسيما في المنتجات الأساسية كالحبوب والفواكه والخضراوات.

وشدد المهندس البكر على أن تحسين الإنتاج الزراعي يؤدي إلى تحسين الدخل القومي والفرد، لافتاً إلى أن القطاع الزراعي تضرر بشكل كبير خلال السنوات الأربع عشرة الماضية بسبب الحرب، ما أدى إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وفقدان العديد من الأصناف الوراثية النباتية المهمة، داعياً إلى التركيز على المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، القطن، والشوندر السكري، إلى جانب دعم زراعة الأشجار

المثمرة. مشيراً إلى أن هذه المحاصيل تمثل دعائم حقيقية للاقتصاد الزراعي ويمكن البناء عليها لتحقيق نتائج ملموسة. تجربة إدلب كنموذج واعد ولفت إلى أن تجربة إدلب تُعد نموذجاً واعداً في مجال استثمار الدعم الخارجي بشكل فعال، من خلال توفير تقنيات الري الحديثة، إنشاء منشآت ومعامل زراعية، تأمين أصناف محسنة، بناء مختبرات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، واستغلال الموارد المائية المتوفرة بكفاءة. مؤكداً أن هذه المشاريع، إلى جانب إقامة الدورات التدريبية للمزارعين والفنيين الزراعيين، من شأنها أن تساهم في نقل الواقع الزراعي إلى مستوى أكثر تطوراً واستدامة.

وأشار البكر إلى وجود نماذج عالمية ناجحة في تحسين الواقع الزراعي يمكن الاستفادة منها، مثل التجارب اليابانية والصينية، وحتى بعض دول الخليج التي حققت قفزات نوعية في مجال تقنيات الري وتوفير المياه، مشدداً على أهمية البدء في إعادة تأهيل القطاع الزراعي من نقطة الصفر في المناطق التي تعرضت للدمار، وذلك من خلال تقديم دعم متكامل للمزارعين، إلى

التركيز الاستراتيجي على الدعم من خلال إطلاق مشاريع متناهية الصغر تعزز دورها كمساهمة ومعيلة في العملية الإنتاجية. وكشف الدكتور صيلين أن هناك توجهاً واضحاً لزيادة الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعي، سواء من حيث توفير المحروقات، الأسمدة، البذار أم القروض، موضحاً أن الوزارة بصدد إعادة دراسة آليات الدعم لتكون أكثر كفاءة وعدالة، مع وضع ضوابط تقلل من الفساد وتضمن وصول الدعم إلى مستحقيه دون تحميل موازنة الدولة أعباء غير مستدامة. ويؤكد أن الاستراتيجية تولي أهمية خاصة للزراعة الذكية مناخياً، من خلال استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتقليل الاعتماد على المواد الكيميائية، كما يتم التوجه نحو تصنيع الأسمدة العضوية من مخلفات المزارع (الكمبوست، الفيرمي كمبوست، السماد السائل)، ما يرفع الإنتاجية ويقلل الأثر البيئي. خطوات واقعية لمعالجة آثار الحرب في ظل التحديات الناتجة عن الحرب والعقوبات الاقتصادية، يشير صيلين إلى أن الوزارة تنفذ عدة إجراءات منها تأهيل قنوات الري والسدود في حلب، إدلب، الغاب بتمويل من منظمة الفاو، ومكافحة زهرة النيل الضارة وإعادة فتح المصارف، ودعم مشاريع الري الحديث بالتعاون مع الفاو وبرنامج الغذاء العالمي وتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية لتأمين استمرارهم في العملية الإنتاجية، وخفض فاقد المحصول بعد الحصاد من 20 بالمئة إلى 10 بالمئة عبر تطوير الحصادات، وبناء مخازن جديدة، وتحديث المطاحن.

الدعم ضرورة وطنية

المهندس الزراعي موسى البكر أكد لـ«الثورة» أن الزراعة تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد السوري، لافتاً إلى أن البلاد تمتلك تنوعاً زراعياً واسعاً نظراً لتنوع جغرافيتها ومناخها، ما يجعل من دعم هذا القطاع أولوية استراتيجية.

وأوضح أن المناطق الشرقية من سوريا تتميز بزراعة الحبوب، خصوصاً القمح والشعير، بينما تختص المناطق الشمالية والجنوبية بزراعة الخضروات، بالإضافة إلى زراعة القطن في الجنوب.

• الثورة - ناديا سعود:

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، تبرز الزراعة كأحد الأعمدة الأساسية لتحقيق الأمن المعيشي للمواطن السوري، فدعم هذا القطاع الحيوي لم يعد خياراً بل ضرورة ملحة لإعادة التوازن إلى معادلة الحياة اليومية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في مواجهة الأزمات. فكيف يمكن للسياسات الزراعية المستدامة أن تحدث فرقاً في حياة السوريين؟

مدير دعم الإنتاج الزراعي في وزارة الزراعة الدكتور محمد سعد صيلين، بين لـ«الثورة» أن الحكومة السورية وضعت نصب أعينها إعادة بناء القطاع الزراعي باعتباره أداة توازن حيوية في معادلة الأمن المعيشي للمواطن السوري، خصوصاً بعد سنوات الحرب والحصار، مشيراً إلى أن الوزارة أطلقت، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، استراتيجية وطنية جديدة للفترة (2025-2030) تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتأهيل بنائه التحتية، مع الاستمرار في تنفيذ خطة الموسم الزراعي الحالي وتمويل مستعجل لتأمين مستلزمات الإنتاج. وحول أبرز محاور مسودة الاستراتيجية الوطنية 2025-2030، بين صيلين أنها تتضمن إعادة تأهيل البنى التحتية والري الجماعي وإعادة تأهيل شبكات الري الجماعي والمضخات المتضررة، مع إدخال أنظمة الطاقة البديلة في استجرار المياه، والتحول نحو الري الحديث لتقليل الهدر وتعظيم الفائدة من الموارد المائية، مع زيادة إنتاجية القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتسعى الوزارة لاستثمار كل شبر قابل للزراعة، مع التركيز على المنطقة الشرقية التي تُعدّ سلة المحاصيل السورية، بغية رفع إنتاجية الحبوب، خاصة القمح، وضمان الأمن الغذائي الوطني، إضافة لتنويع المحاصيل الاستراتيجية، ويشمل التوجه الزراعي الجديد توسيع زراعة محاصيل استراتيجية أخرى مثل الشعير، الذرة، البقوليات والحمضيات، بما يتلاءم مع الخصائص المناخية لكل منطقة، والعمل على تمكين المرأة الريفية من خلال



هل تعرف أنك تخالف القانون؟ حين يتحول منشور عفوي إلى جريمة معلوماتية!

• الثورة - هنادة سمير:

في زمن تتداخل فيه الحياة الواقعية مع العالم الرقمي، لم يعد ارتكاب جريمة يتطلب سلاحاً أو تواجداً مادياً، يكفي منشور على فيسبوك أو تعليق على تيك توك أو صورة أرسلت على واتساب، لتجد نفسك أمام محكمة الجرائم المعلوماتية. لكن في مجتمعنا، لا تزال الثقافة القانونية الرقمية غائبة، لا يدرك معظم المستخدمين أن ما يقومون به على الإنترنت قد يكون مخالفاً للقانون، وقد يعرّضهم للمساءلة أو حتى العقوبة.

الجرائم المعلوماتية تشمل الجرائم المعلوماتية بحسب القانون رقم 20 لعام 2022، كل فعل يُرتكب عبر شبكة الإنترنت أو الأجهزة الذكية ويتسبب بضرر مادي أو معنوي للآخرين، أو يهدد الأمن العام أو الخصوصية أو الحقوق الرقمية.

ومن أبرز أنواعها: الذم والقدح والتشهير عبر وسائل التواصل، نشر صور شخصية من دون إذن، الابتزاز الإلكتروني (خصوصاً بين المراهقين)، اختراق الحسابات والبريد الإلكتروني، التحريض الطائفي أو السياسي أو العرقي عبر المنشورات، الاحتيال المالي عبر الروابط المزيفة أو العملات الرقمية.

رغم أن سوريا دخلت مرحلة جديدة بعد التحرير السياسي، إلا أن قانون الجرائم المعلوماتية لم يتغير منذ صدوره في نيسان 2022، لم تصدر الحكومة الجديدة حتى الآن أي تعديل رسمي أو مرسوم جديد يعيد صياغة القانون أو يعدل في العقوبات مثال: لا تزال نفس العقوبات المنصوص عليها في القانون سارية، ومنها السجن حتى 15 عاماً وغرامات تصل إلى ملايين الليرات، بحسب نوع الجريمة.

المحامي أحمد زرزور بين لـ «الثورة»: القانون ما زال قائماً دون تعديل، ورغم إعلان نواب إعادة النظر فيه في بعض المواد إلا أنه لم تصدر أي إجراءات رسمية حتى الآن.

خطورة الجهل بالقانون

نشرت إحدى السيدات صوراً ورسائل



أطلقت مبادرات صغيرة، مثل توزيع كتيبات عن «الجرائم الإلكترونية الشائعة» في الجامعات، لكن هذه الخطوات محدودة الأثر. ويقترح المحامي زرزور أن تدرس مادة الثقافة الرقمية القانونية في المدارس، وأن تنظم حملات عبر نفس المنصات التي ترتكب عليها المخالفات مثل فيسبوك، إنستغرام، واتساب. القانون موجود والثقافة غائبة

ويضيف: القانون موجود لكن الثقافة غائبة في بلد خرج لتوه من حرب، وحيث تنتشر الأمية الرقمية بشكل واسع، لا يمكن الركون إلى الردع القضائي فقط إنما نحتاج إلى ثقافة تعلم الناس أن الإنترنت ليس منطقة «خارج القانون»، وإن نشر صورة من دون إذن جريمة، وأن الإساءة العلنية عبر التعليق تعد قدحاً وذكماً وأن الابتزاز ليس فقط بين الغرباء، بل قد يكون بين أقرب الناس

من وجهة نظر زرزور، الوقاية تبدأ من التوعية، وليس من المحكمة. ويرى أن الحل لا يكون فقط بتشديد العقوبات، بل بخلق ثقافة رقمية تبدأ من المدرسة وتشمل المجتمع بأسره.

وحسب رأيه فنحن بحاجة إلى خطة وطنية للتوعية القانونية الرقمية بحيث يعرف كل طالب ومواطن ما معنى خصوصية، وما الفرق بين حرية التعبير والقدح، وما هي عواقب مشاركة معلومة خاطئة.

بدون هذا الفهم، سيظل الناس عرضة للوقوع في الخطأ، ولو بحسن نية.

وتشير الأرقام حسب المحامي زرزور إلى أن استمرار ارتفاع الشكاوى يومياً يؤكد أن المسؤولية القانونية الرقمية لم تصل بعد إلى مستوى الوعي العام، وأن دور التعليم والإعلام والمجتمع المدني لا يزال محدوداً. ولا يكفي في سوريا الجديدة أن نستخدم الإنترنت بل علينا أن نعي كيف نستخدمه فما نكتبه أو نشاركه أو ننشره قد يكون أداة لبناء حوار، أو سبباً في مساءلة قانونية، فالسوشال ميديا ليست فقط منبراً للآراء، بل أيضاً ساحة قانونية محكومة بضوابط وأخلاقيات، وبينما نحتمي بحرية التعبير، علينا ألا ننسى أن الحريات تبدأ من الفهم وتنتهي بالمسؤولية والقانون، وإن كان صارماً. يبقى أداة لحماية الفضاء الرقمي شرط أن يفهم ويُطبق بعدل ووعي.

يؤكد زرزور أن التعامل مع القضايا بعد وقوعها لا يكفي، بل يجب أن نزرع وعياً استباقياً، ونعيد بناء العلاقة بين الفرد والمعلومة الرقمية، على أساس من الأخلاق والقانون. ويضيف: مرّت عليّ قضايا عديدة لأشخاص ارتكبوا أفعالاً مجرّمة مثل التشهير أو نشر محتوى خاص أو إرسال تسجيلات صوتية دون إذن من دون أن يدركوا أنهم ارتكبوا جريمة، بعضهم كان يعتقد أن حذف المنشور يمحو الأثر القانوني، لكن القانون لا يُحاسب فقط على النتيجة، بل على النية والأثر الرقمي أيضاً.

وبحسب تقارير حديثة، فإن أكثر من 35 بالمئة من القضايا الرقمية في عام 2025 تعود إلى سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة بين الشباب الذين يفتقرون للتوعية القانونية الرقمية، وفي دمشق وحدها، يتم تسجيل ما بين 10 إلى 15 ضبطاً قضائياً يومياً متعلقاً بالجرائم الإلكترونية، بحسب تصريحات قضائية، وفي السياق نفسه.

حملات توعية حتى الآن لا توجد حملة وطنية شاملة للتوعية السوريين بحقوقهم الرقمية وواجباتهم، بعض المنظمات المدنية



مراسيم لنهضة اقتصادية جديدة

أداة وطنية لإعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية

• الثورة - لينا شلهوب:

بوصفه أداة وطنية لإعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية، ورافعة اقتصادية تستجيب لحاجة ملحة فرضتها سنوات الحرب وآثارها العميقة، وفي خطوة تحمل أبعاداً استراتيجية وتنموية، صدر المرسوم الرئاسي رقم 112 لعام 2025 القاضي بإحداث «صندوق التنمية».

يرتكز الصندوق على تمويل مشاريع حيوية من خلال القرض الحسن، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والاتصالات، بما يساهم في تحسين الخدمات الأساسية، وتحفيز الاقتصاد، وخلق فرص عمل واسعة، إلى جانب تعزيز الاستقرار السكاني في المناطق المتضررة.

وفي هذا الشأن، التقت «الثورة» الخبير في إدارة إعادة الإعمار والتمويل وصفي أبو فخر، حيث أشار إلى أن إحداث «صندوق التنمية» يُعتبر خطوة بالغة الأهمية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سوريا، إذ يلبي حاجة وطنية ملحة لإطلاق عملية تنمية شاملة، ويضع أسساً تنظيمية لمرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب أدوات مرنة وفعالة.

إن تأسيس الصندوق يُعدّ ضرورة استراتيجية في المرحلة الحالية، كونه يوفر أداة تمويلية وتنظيمية تساعد في توجيه الموارد نحو مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية، ما يعزز من استقرار المجتمع، ويشكل نقطة انطلاق عملية إعادة الإعمار المنهجية. أشار المرسوم إلى ضرورة اعتماد آليات رقابية مالية فعالة، من خلال شركات حسابية «حيادية»، وهنا تبرز الحاجة لتوضيح ما المقصود بهذه الشركات، وما آلية عملها ومعايير اختيارها، إذ إن المفهوم جاء عاماً، وقد يكون غامضاً بالنسبة لغير المختصين، الشفافية الحقيقية تتطلب تحديد هوية هذه الجهات الرقابية، وطبيعة تقاريرها، ومدى علنيّتها، لضمان المصداقية والثقة.

تمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري يمنحه مرونة ضرورية في اتخاذ القرار وتنفيذ المهام، إلّا أن ارتباطه المباشر برئاسة الجمهورية يُعدّ سلاحاً ذا حدين، من جهة، يمنحه هذا الارتباط زخماً سياسياً ودعمًا مؤسسياً ضرورياً، لكن من جهة أخرى، قد يؤدي إلى بطء في الإجراءات أو تحميل مؤسسة الرئاسة أعباء تنفيذية إدارية ليست من صميم عملها، خاصة إذا لم تُدار العلاقة ضمن آلية مرنة توازن بين الاستقلال التنفيذي والزخم السيادي.

التماهي مع الإطار التشريعي العام

يجدر التنويه بأن الهيكل التنظيمي للصندوق وآليات عمل



مجلس إدارته، كما وردت في المرسوم، تتماشى مع القانون رقم 2 لعام 2005 الناظم لعمل المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة، وهذا يثبت أن الصندوق يندرج ضمن الإطار التشريعي العام للدولة، ولم يخرج عن القواعد الناعمة، بل يُكرّس حالة مؤسساتية منظمة يمكن البناء عليها مستقبلاً، لافتاً إلى أنه لاشك أن إصدار الصكوك القانونية يجب أن يسوده «التناغم» وهكذا أتى إصدار مرسوم إحداث «صندوق التنمية» متماشياً مع أحكام «قانون الاستثمار» وذلك لما بينهما من علاقة تكاملية تساعد في تحقيق «هندسة الاقتصاد» مثلما تم الحديث عن «هندرة الإدارة» حيث يوفر القانونان (بالمعنى العام للقانون) فرصاً استثمارية واعدة تعود بالنفع على الدولة بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص لما فيهما من مرونة في التطبيق وتسهيلات في الإجراءات.

وأكد أبو فخر على أن أهمية مرسوم إحداث «صندوق التنمية» لا تقتصر على بُعد التشريعي، بل تمتد إلى آثار اقتصادية واجتماعية واسعة، خصوصاً في القطاعات الأساسية، لإعادة تأهيل الطرق والجسور والموانئ والمطارات سُنحسّن الترابط بين المحافظات، وتُنشّط التجارة الداخلية والخارجية، ما يخلق فرص عمل فورية ويدعم قطاع المقاولات وسلاسل التوريد.

وفي قطاع الطاقة والمياه، يتيح تمويل مشاريع البنى التحتية الحيوية معالجة النقص الحاد في الخدمات الأساسية، ويشكل عامل جذب لتمويلات خارجية إضافية، خاصة في حال توفرت معايير الشفافية والحوكمة.

أما إدراج شبكات الاتصالات ضمن أولويات الصندوق،

فيعكس توجهاً لتحديث البنية الرقمية، وهو عنصر أساسي في دعم بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار التقني، وعلى الصعيد الاجتماعي، سيساهم تحسين الخدمات العامة في استقرار السكان، خاصة في المناطق المتضررة، ويعزز من فرص عودة النازحين، أما اقتصادياً، فإن نجاح الصندوق في إدارة موارده بمرونة وشفافية قد يجعله قاعدة استقطاب للاستثمار المباشر والشراكات الدولية، ويساعد في إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، ضمن رؤية تنموية مستدامة.

تتطلب إطاراً تشريعياً

يضيف أبو فخر: إن الصندوق يمتاز بكونه شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، مرتبطة مباشرة برئاسة الجمهورية، ما يمنحه غطاءً سيادياً وثقة تنظيمية، فيما يتولى مجلس إدارة مختص تسيير مهامه بصلاحيات مرنة تتيح اتخاذ قرارات فعّالة وسريعة، كما يشكّل اعتماد آليات رقابية مالية بالتعاون مع شركات تدقيق محايدة خطوة لضمان الشفافية والمساءلة، ومن أبرز ما يميّز هذا المرسوم هو انفتاحه الاستثماري، إذ يتيح للمستثمرين حرية التداول بالعملة التي يختارونها، ويوفر بيئة مالية مرنة، ما يُعدّ سابقة في التشريع السوري، تعزز من قدرة البلاد على جذب رؤوس الأموال وتحريك العجلة الإنتاجية.

كما يرى أن إحداث الصندوق خطوة ضرورية لكنها تتطلب إطاراً تشريعياً داعماً، وبيئة استثمارية مستقرة، مشيراً إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، لتجنّب البيروقراطية وضمان التشاركية، ورغم ما يحمله المرسوم من إيجابيات، إلّا أن غياب ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن مجلس الإدارة قد يحدّ من الشفافية والمشاركة الفاعلة، كما تبقى مصادر التمويل المحددة (تبرعات فردية واشتراكات دورية) محدودة أمام متطلبات الإعمار الواسعة، لذا، توصي الأوساط الاقتصادية بضرورة إصدار النظام الداخلي بأسرع وقت، وفتح بوابة إلكترونية تتيح متابعة الإنجاز والتمويل، إضافة إلى السعي لجذب دعم دولي وشراكات تنموية ضمن رؤية وطنية مستقلة.

إثبات جدية

يبقى مرسوم إحداث «صندوق التنمية» خطوة واعدة، لكن نجاحه مرهون بجديّة التنفيذ، ووضوح الآليات، والانفتاح على الشراكة المجتمعية، والابتعاد عن المركزية والإجراءات المعيقة، ليغدو بالفعل أداة هندسة اقتصادية تتجاوز إدارة الأزمة نحو بناء مستقبل مستدام.

تمويل المشاريع بشكل مباشر بلا تعقيدات بيروقراطية

• الثورة - ناديا سعود:

في خطوة نوعية نحو تعزيز جهود التعافي الوطني ودعم البنية التحتية، أصدر السيد الرئيس أحمد الشرع المرسوم رقم (112) لعام 2025 القاضي بإحداث صندوق التنمية، كمؤسسة اقتصادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، بهدف الإسهام الفعّال في إعادة الإعمار وتمويل المشاريع الحيوية عبر القرض الحسن، بما يساهم في تحسين واقع الخدمات الأساسية وتحريك عجلة التنمية.

الخبير المهندس عاصم شحادة أكد لـ«الثورة» على أهمية إحداث هذا الصندوق، ويرى أنه يمثل خطوة استراتيجية كبيرة في مسار إعادة بناء ما دمرته الحرب، مشبهاً دوره المرتقب بصندوق «مارشال» الشهير الذي ساهم في إعادة إعمار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وأوضح أن صناديق التنمية عادةً ما تُنشأ في أعقاب النزاعات الكبرى والحروب، حيث يُخصّص لها التمويل لتسريع تنفيذ المشاريع، بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية التي تعرقل الاستثمار والتنفيذ، موضحاً أن الصندوق الجديد يتميز بسهولة التمويل والمرونة، ما سيُشجّع الممولين والمقاولين وحتى الأفراد الراغبين بالمساهمة في إعادة الإعمار، نظراً

واقترح المهندس شحادة حلولاً بديلة مثل تحلية مياه البحر، وتحويل جزء من مياه نهر الفرات إلى المدن الرئيسية، إضافة إلى إحياء مشروع مياه السن الذي كان يهدف إلى نقل المياه من الساحل إلى دمشق والمناطق الداخلية.

صندوق بلا جمارك

وفيما يخص آلية عمل الصندوق أشار شحادة إلى أن ميزة الصندوق تكمن في قدرته على تمويل المشاريع بشكل مباشر، ومن دون الحاجة لعبور الحلقات البيروقراطية التقليدية. وأوضح أن الصندوق يمكن أن يتبنى أولويات واضحة في التمويل، تبدأ بمشاريع البنية التحتية، ثم تتجه نحو المنشآت الاقتصادية.

كما أشار إلى أن الصندوق سيتيح الاستيراد المباشر للآليات الهندسية والزراعية من دون جمارك، ما يساهم في دعم الورش والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويسرّع وتيرة إعادة البناء بشكل لافت، مؤكداً على أن تأسيس هذا الصندوق، إذا ما تم تفعيله بالشكل المطلوب، يمكن أن يُحدث فرقاً نوعياً في إعادة ترميم المجتمع والبنية التحتية، على غرار تجربة ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية.

لإمكانية الحصول على التمويل من دون ضرائب أو إجراءات معقدة، ما يعزز مناخ الاستثمار ويعيد الحيوية للقطاع الإنشائي والاقتصادي.

وفيما يخص آلية التمويل، أشار شحادة إلى أهمية اعتماد القرض الحسن، موضحاً أن القرض بلا فوائد يفتح المجال أمام شريحة واسعة من الشركات، وخاصة الشركات الإسلامية والخليجية التي ترفض التعامل مع البنوك الربوية، للدخول في مشاريع إعادة الإعمار، مضيفاً: القرض الحسن ليس فقط متوافقاً مع الشريعة، بل يحمل مردوداً اقتصادياً كبيراً، لأنه يجذب رؤوس أموال جديدة كانت مترددة بسبب النظام البنكي التقليدي.

أولوية الماء والكهرباء

وحول أولويات إعادة الإعمار، شدد شحادة على أن «لا حياة بلا ماء، ولا حياة بلا كهرباء»، معتبراً أن الطرق الترابية قد تكون مقبولة مؤقتاً، لكن انعدام المياه والكهرباء يشل الحياة بالكامل، داعياً إلى الإسراع في إعادة تأهيل شبكات المياه، والتفكير الجدي بمصادر جديدة غير تقليدية، خاصة بعد ما كشفته الظروف المناخية الأخيرة من قصور في الاعتماد على الأنهار والينابيع كمصادر رئيسة.

مراسيم لنهضة اقتصادية جديدة

د. زياد عربش لـ «الثورة»: حجر الزاوية للتوازن والنمو

• الثورة - رولا عيسى:

في خطوة متجددة نحو إصلاح الاقتصاد السوري ودعم عملية إعادة الإعمار، أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية أحمد الشرع، سلسلة من المراسيم الاقتصادية التي تهدف إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي جديد يعزز النشاط الاقتصادي ويشجع الاستثمارات المحلية والدولية.

صحيفة الثورة تابعت مراسيم السيد الرئيس أحمد الشرع، نظراً لأهميتها من حيث التوقيت وارتباطها المباشر بالاقتصاد الوطني.

وفي حديث مع دكتور الاقتصاد في جامعة دمشق والخبير الاقتصادي زياد عربش قال: تعدّ هذه المراسيم بمثابة حجر الزاوية لنهضة اقتصادية جديدة في مرحلة ما بعد الحرب، وهي تهدف إلى خلق بيئة استثمارية محفزة في ظل ظروف بالغة التعقيد، وتهدف هذه المراسيم الأربعة إلى استعادة توازن الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء مؤسسات استراتيجية وإجراء تعديلات على القوانين الاقتصادية الأساسية.

خطوات رئيسية

وعن مرسوم إحداث صندوق التنمية (مرسوم 112) يشير الدكتور عربش إلى أنه يشكل صندوق التنمية مؤسسة اقتصادية مستقلة تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية، ويهدف إلى دعم جهود إعادة الإعمار عبر ترميم وتطوير البنية التحتية وتمويل المشاريع الحيوية بالقرض الحسن، منوهاً بأن هذه الخطوة تمثل بداية عملية تعافي مهمة، إذ يساهم الصندوق في توفير الأموال اللازمة لتمويل مشاريع إعادة بناء سوريا، من دون تحميل الحكومة عبئاً مالياً إضافياً من خلال القروض التقليدية ذات الفوائد المرتفعة.

وفيما يتعلق بإحداث الصندوق السيادي السوري (مرسوم 113)، بيّن أن الصندوق السيادي يأتي كأداة اقتصادية مستقلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويهدف إلى إدارة الأصول المالية للدولة بطريقة تضمن الاستدامة المالية. هذا الصندوق سيشكل خزانة المال الوطنية التي من خلالها يمكن تمويل المشاريع التنموية، فضلاً عن إدارة الفوائض المالية بالشكل الأمثل لتجنب الأزمات المالية المستقبلية.

وحول إصدار قانون الاستثمار (مرسوم 114) يلفت دكتور الاقتصاد إلى أنه يتضمن هذا المرسوم تعديل بعض مواد قانون الاستثمار السوري، بما يسمح بتقديم تسهيلات أكبر للمستثمرين المحليين والدوليين، مبيّناً أن التعديلات تشمل تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وكذلك تقديم حوافز ضريبية لزيادة تدفق الاستثمارات، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصناعة والزراعة.

وعن مرسوم تشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية (115) يقول: يهدف المجلس إلى الإشراف على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية وتنشيط الاستثمارات وتطوير الأنشطة الاقتصادية عبر تأطير استراتيجيات متكاملة.

المجلس سيعمل على وضع خارطة اقتصادية شاملة تتناغم مع الأهداف الكبرى لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، مع التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية.

ويؤكد أن إعادة الإعمار وهيئة المناخ الاستثماري تواجهها العديد من التحديات والصعوبات على الرغم من الأهمية الكبيرة للمراسيم الأربعة، إلا أن نجاحها يتوقف على تجاوز عدة تحديات استراتيجية تتعلق بالتنفيذ والحوكمة ويقدم مقترحات تتضمن:

1- التنسيق الفعال بين المؤسسات، وينوه في هذا الاتجاه، بأنه من التحديات الكبرى التي تواجه تطبيق هذه المراسيم هو التنسيق بين أعضاء المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التداخل المحتمل في الصلاحيات



السوري، قد يتعرض الاقتصاد لمخاطر تتعلق بسيادة الدولة على ثرواتها وأصولها الحيوية.

4- أهمية الحوكمة والمراجعة المستقلة، هنا يعتبر الخبرة الاقتصادي، أنه لضمان نجاح هذه المراسيم، من الضروري تطبيق آليات حوكمة فعالة تضمن الشفافية والمساءلة، كذلك أن يتم تعزيز دور المؤسسات الناضجة لمراقبة العمليات التنموية وتقديم تقارير مستقلة حول سير العمليات، والتعامل مع ملفات مثل الخصخصة أو استثمارات دولية يتطلب ضوابط حوكمة صارمة لتفادي الاستحواذ.

غير المشروع أو العمليات المشبوهة مثل غسل الأموال.

5- الاستقرار السياسي والأمني، وعليه يقول الدكتور عربش إنه في المرحلة الحالية، يبقى الاستقرار السياسي والأمني أحد أهم العوامل التي تؤثر في ثقة المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب.. إن تزايد المخاطر الأمنية والسياسية في بعض المناطق قد يكون عائقاً أمام استثمار رأس المال اللازم لإعادة بناء سوريا.

6- تأهيل الكوادر البشرية، ويتحدث دكتور الاقتصاد عن أهمية تفعيل دور الكوادر البشرية المؤهلة يعد أمراً بالغ الأهمية، إذ يجب العمل على تدريب الكوادر المحلية، وجذب الكفاءات المهاجرة، لضمان إدارة فعالة للمؤسسات الاقتصادية ومشاريع التنمية. إضافة إلى ذلك، يتعين تطوير برامج تدريبية متخصصة لضمان التوافق مع المعايير العالمية في إدارة الصناديق التنموية.

خاتماً..

لا شك أن المراسيم الاقتصادية التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية تعد خطوة استراتيجية نحو إعادة بناء الاقتصاد السوري، وتوفير بيئة محفزة للاستثمار، ورغم التحديات الكبيرة التي قد تواجه تطبيق هذه المراسيم، من الضروري أن يتم تنفيذها بحوكمة رشيدة، مع التأكد من توفير مصادر تمويل مستدامة وشفافية في اتخاذ القرارات.

الأمل في أن تكون هذه الخطوات بمثابة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي في سوريا، بما يساهم في استعادة الثقة وإعادة إعمار ما دمرته سنوات من الحرب.

بين المؤسسات الحكومية المختلفة، ويتعين على المجلس أن يعمل وفق آلية منفتحة على جميع الأطراف المعنية في المجتمع الاقتصادي، مع ضرورة متابعة تنفيذ الخطط بمؤشرات قياس واضحة لتقييم الأداء وتجنب تداخل السلطات.

2- الشفافية واتخاذ القرارات، يقول الدكتور عربش عن ذلك: يجب تمرير القرارات الاقتصادية عبر أجهزة الدولة العليا، مثل مجلس الشعب والجهاز المركزي للرقابة المالية، يتطلب ضمانات للشفافية والتوافق المجتمعي، إن اتخاذ قرارات استراتيجية دون أن تكون مشروعة وشفافة قد يؤدي إلى التفرد بالسلطات وإعاقة خطط التنمية.

3- تمويل التنمية واستدامة المشاريع: تظل مسألة التمويل المستدام من أبرز العقبات.

يمكن أن تصبح الأدوات التنموية مثل صندوق التنمية والصندوق السيادي عائقاً مالياً في حال عدم وجود مصادر تمويل واضحة ومستدامة، معتمدين على الاستثمارات الخارجية، ولاسيما من دول الخليج، وبيع أصول القطاع العام



مراسيم لنهضة اقتصادية جديدة

إعادة إعمار سوريا توظيف الإيرادات في الخدمات

• الثورة - وعد ديب:

جملة من المراسيم أصدرها السيد الرئيس أحمد الشرع تتعلق بتحسين الوضع الاقتصادي في البلد، ولاقت صدىً واسعاً لدى المهتمين بالشؤون الاقتصادية لما لهذه المراسيم من عوائد استثمارية تنعكس على بناء سوريا الجديدة. ومنها المرسوم رقم (112) لعام 2025 القاضي بإحداث مؤسسة ذات طابع اقتصادي في الجمهورية العربية السورية تسمى صندوق التنمية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مقره دمشق ويرتبط برئاسة الجمهورية.

ويهدف إحداث الصندوق وفق المرسوم إلى المساهمة في إعادة الإعمار وترميم وتطوير البنية التحتية والتي تشمل كل ما يدعم الحياة اليومية للمواطنين من خدمات ومرافق، كالطرق، والجسور، وشبكات المياه والكهرباء، والمطارات والموانئ، وشبكات الاتصالات، وغيرها، وتمويل المشاريع المتعددة من خلال القرض الحسن.



يقول الخبير المالي والمصرفي عمر الحاج لـ«الثورة»: صندوق التنمية أو ما يعرف بالصندوق الاستثماري أو حتى بتسميته الأخرى بالصندوق السيادي، هو عملياً صندوق استثماري مملوك للدولة يتكون من أصول متنوعة مثل أسهم وسندات وحتى عقارات وكل الموارد الطبيعية الموجودة بشكل طبيعي ضمن الأرض وفي باطنها. وأضاف: إنه تستخدم إيرادات هذا الصندوق لتحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية طويلة الأجل وترتبط عادة بالبنية التحتية وغيرها، منوهاً في الوقت نفسه بأهمية الصندوق عالمياً من حيث أنه ينوع مصادر الدخل من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات، واللذين يعتبران الأكثر شهرة بالعالم إضافة

إلى كل الموارد الطبيعية الموجودة في كل بلد.

حماية من التقلبات العالمية

كما أنه - والكلام للحاج - يحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسواق العالمية لتلك الموارد بما يعني في حال اختلال العرض والطلب على النفط أو الغاز أو الفوسفات أو غيرهما من الثروات عالمياً، فهذا الصندوق هو الذي يحافظ على التوازن المحلي. ومن أهمية صندوق السيادي أو صندوق التنمية الوطنية أيضاً هو توليد عوائد مالية يتم توظيفها محلياً، أي أن إيرادات الصندوق أو فائض الصندوق يتم توظيفها في بناء الطرق والجسور والخدمات والكهرباء وغيرها من المرافق الحيوية.

أيضاً، وبحسب الدكتور الحاج، الصندوق له أهمية في إقامة المشاريع التنموية ومنها البحوث الابتكارية وكل ما تحتاجه الدولة لتطوير بنيتها على المدى الطويل، وليس على المدى القصير وكلها مرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية محلياً.

فائض الموازنة

ورداً على سؤال «الثورة» عن مصادر تمويل هذا الصندوق.. أجاب: إن مصادر تمويله عادةً ما تكون من فائض الموازنة العامة للدولة - إن وجدت، ولكن في سوريا حالياً هي غير موجودة على أمل أن تتواجد على المدى القريب، إضافة إلى عوائد تصدير أو استثمار كل موارد الصندوق.

وبين أهمية تمويل المشاريع المتعددة من خلال القرض الحسن، وهو نوع من القروض يُمنح دون فوائد، ويُستخدم غالباً في الأنظمة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي أو الإسلامي، وتعود فائدة ذلك في إقامة المشاريع وإنجاحها بما يساهم في إعادة إعمار البلد.

ولنا أن نقول: إن هناك الكثير من دول العالم لديها صناديق تنمية ناجحة، وعلى سبيل المثال، النرويج لديها صندوق التقاعد الحكومي، وهو صندوق سيادي خاص بالتقاعد ويعتبر أكبر صندوق سيادي بالعالم.. وكذلك صندوق أبو ظبي للاستثمار، وأيضاً صندوق الاستثمارات العامة في السعودية، وفي الكويت صندوق الهيئة العامة للاستثمار الذي يوظف موارد الدولة.. ومن المأمول أن يحقق هذا الصندوق في سوريا فائدة لإعادة إعمارها من جديد.

دكتور مصري لـ «الثورة»: الصندوق السيادي خطوة متقدمة نحو بناء اقتصاد جديد

• الثورة - ميساء العلي:

يأتي المرسوم 112 في وقت تنفتح فيه سوريا الجديدة على اقتصادات العالم بعد رفع العقوبات الأميركية بشكل كامل، بالإضافة إلى الأوروبية، والحديث عن مشاريع استثمارية خليجية في سوريا لإعادة الإعمار.

إحداث صندوق للتنمية والصندوق السيادي يهدف وفق المرسوم إلى المساهمة في إعادة الإعمار وترميم وتطوير البنية التحتية والتي تشمل كل ما يدعم الحياة اليومية للمواطنين من خدمات ومرافق كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات وغيرها وتمويل المشاريع المتعددة من خلال القرض الحسن.

الخبير المصرفي والمالي الدكتور علي محمد في تصريح لـ«الثورة» قال: إن المرسوم 112 هو خطوة استراتيجية نحو بناء ذراع تمويلية مستقلة وفعالة للدولة السورية لمرحلة ما بعد الحرب، وإن الصندوق ليس مجرد مؤسسة بيروقراطية، بل كيان اقتصادي مستقل له شخصية قانونية واضحة، ما يضمن لها العمل بأدوات القطاع الخاص في التنفيذ، بعيداً عن الإبطاء والإعاقة المؤسسية.

رقابة وشفافية

ونوه محمد بأن المرسوم له هيكلية إدارية دقيقة تشمل مجلس إدارة، ومديراً عاماً وتفويضات واضحة الصلاحيات، كما أن النص على إمكانية الاستعانة بشركات تدقيق خارجية ورفع تقارير دورية للرئاسة يعكس «جدية الرقابة وشفافية الأداء».

وضمن بنود المرسوم هناك فكرة القرض الحسن، إذ يشير محمد إلى أهمية تبني فكرة القرض الحسن كآلية تمويل

ضمن الصندوق، بوصفها أداة ذات بُعد اجتماعي واقتصادي تستند إلى منطق التمويل الإسلامي، وتهدف لدعم مشاريع حيوية دون فرض فوائد مالية، وهو ما يعطي بعداً تنموياً بشكل مختلف يتناسب مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في البلاد.

تحول جذري

وفيما يتعلق بإنشاء الصندوق السيادي رأى محمد أن إنشاء الصندوق السيادي بالمرسوم 113 يمثل أداة من أهم الأدوات التي يمكن أن تحدث تحولاً نوعياً في إدارة أصول الدولة، خاصة وأن الصندوق يعتمد على نموذج استثماري عالمي يقوم على إدارة الأصول غير المستثمرة حالياً، وتحقيق عوائد مالية مستدامة للدولة، من خلال مشاريع استراتيجية طويلة الأجل.

تجارب عالمية

واللافت - بحسب محمد - أن المرسوم يضمن للصندوق هوية قانونية مستقلة، تمكنه من التصرف بحرية في الفوائض والأصول الحكومية بعيداً عن الروتين الإداري، كما ينص على تشكيل مجلس إدارة بمرسوم رئاسي، واعتماد تقارير رقابية دورية تُرفع مباشرة إلى رئاسة الجمهورية.

ويعرج محمد إلى تجارب عالمية ناجحة كصناديق النرويج والسعودية والإمارات، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي في الحالة السورية هو تحفيز الإنتاج الوطني وتفعيل الموارد المعطلة عبر ضخ استثمارات مباشرة في مؤسسات قائمة أو دعم مشاريع جديدة، بما يخلق دينامية اقتصادية طويلة الأمد.



مراسيم لنهضة اقتصادية جديدة

خبراء اقتصاديون لـ «الثورة»: خطوة بالاتجاه الصحيح

• الثورة - عبد الحميد غانم:

تعتبر صناديق التنمية بعد الحروب آليات تمويلية تهدف إلى دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتضررة، وتساهم هذه الصناديق في إعادة بناء البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في تلك المناطق، وإلى تأمين السلام والأمن وتأمين بيئة اجتماعية واقتصادية لتعزيز قدرات التنمية والتطوير.

السيد الرئيس أحمد الشرع أصدر المرسوم رقم (112) لعام 2025 القاضي بإحداث مؤسسة ذات طابع اقتصادي في الجمهورية العربية السورية، تسمى صندوق التنمية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مقره دمشق ويرتبط برئاسة الجمهورية.

حول أهمية هذه الخطوة، وما تؤول إليه باعتبارها خطوة بالاتجاه الصحيح لدفع إعادة الإعمار في البلاد، وما يمكن أن تثيره من تساؤلات وآراء حول آلية العمل والتحديات التي يمكن أن تواجه التطبيق.



حاجة ملحة

الخبرة في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدكتور سناء شامي، قالت لـ «الثورة»: لقد تضرر النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمالي، والإنتاجي، والتعليمي، والتربوي وحتى الأخلاقي بسبب النزاعات والصراعات الطويلة التي مرت بها البلد والمنطقة.

وأكدت أن قرار الحكومة بإنشاء صناديق التنمية يصبح حاجة ملحة وأساسية لا بد منها لتعافي البلد في جميع المجالات مثل: الرعاية الصحية والتعليم، إذ عطلت الحرب والعقوبات الخدمات الصحية والتعليم، وأموال التنمية لا بد منها لإعادة هيكلة هذين القطاعين الأساسيين لنهوض المجتمع وتعزيزهما.

وكذلك تعزيز المصالحة والاستقرار، فالصراعات أحدثت انقسامات عميقة داخل المجتمع السوري، لذلك لا بد من مشاريع المصالحة، ودعم منظمات المجتمع المدني، ومبادرات بناء السلام، مما يساعد على تعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

وتطرقت شامي إلى أن الصناديق تساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة، إذ فاقمت الحرب الطويلة والعقوبات الاقتصادية الفقر وعدم المساواة، لهذا السبب فإن أموال التنمية هي حاجة حتمية لصناعة برامج الحد من الفقر، والحماية الاجتماعية، والإدماج الاقتصادي لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً على التعافي من الأزمات.

ونوهت بأهميتها في منع النزاعات في المستقبل، فيمكن أن يساعد الاستثمار في التنمية طويلة الأجل في منع تكرار النزاعات من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر، والإقصاء الاجتماعي، ونقص الفرص.

بناء السلام

ولفتت إلى أن صناديق التنمية تُعد في مرحلة ما بعد الصراع ضرورة لإعادة الإعمار والتعافي وبناء السلام الدائم، مما يساعد على خلق مجتمعات أكثر مرونة وشمولاً وازدهاراً، وقالت: إنه لإنجاح هذا القرار، لا يكفي المال وحده، بل الوعي والعدل والمثابرة ورسم أهداف مستقبلية تمنح سوريا أوكسجين كرامة تسمح لها بالنهوض لاستعادة مكانتها الطبيعية والتاريخية على جميع الأصعدة.

وتمنت الدكتورة شامي أن يخصص السيد الرئيس أحمد الشرع صندوقاً لدعم الغرف السورية التقليدية وكل الأعمال والفنون والدراسات التاريخية التي يمكن لها أن تساهم في إحياء الهوية السورية، وجمع الهوية الثقافية لسوريا تحت الهوية الوطنية.

وأوضح الخبير ديب، أنه إذا كان الهدف تنموياً، فإن تمويل القطاع الخاص، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يجب أن يكون أولوية، كونها المحرك الحقيقي لأي نهوض اقتصادي.

قواعد رشيدة

وشدد على أنه يجب أن تُمنح الأولوية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة وتخلق فرص عمل، لا لتلك التي تستخدم كمجرد أدوات إنشائية دون رؤية إنتاجية.

وبين الخبير ديب أن القرض الحسن، هو مفهوم تمويلي راق في حال طُبّق فعلاً، إذ يُقرض المال من دون فائدة ويُعاد على دفعات مباشرة، لكن نجاحه مرتبط بألية توزيع شفافة، وتقييم صارم للمشاريع المتقدمة، وضمان عدم احتكار التمويل من قبل طبقة متنفذة أو عبر المحسوبيات.

وأشار إلى أن تأسيس وإطلاق الصناديق لا بد أن يكون على قواعد رشيدة، تحترم المال العام وتخدم كل السوريين، بعيداً عن الشعارات، وبعيداً عن النماذج التي اختزلت التنمية في الشكل وأهملت المضمون.

ورأى الخبير ديب أن تشكيل «المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية» وفق (المرسوم 115) يجب أن يكون بمثابة الضامن والمرجعية الرقابية لتوجيه الصندوق وضمان التوازن بين القطاعين العام والخاص، وبين المركز والمحافظات، وبين الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

محرك حقيقي لأي نهوض اقتصادي

يؤكد رئيس مجلس النهضة السوري الخبير والمستشار الاقتصادي الدكتور عامر ديب، أن إحداث «صندوق التنمية» في سوريا يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إعادة الإعمار بعد سنوات الحرب، بشرط أن يُدار بشفافية ويُبنى على أسس تنموية حقيقية، لا أن يتحوّل إلى أداة بيروقراطية أو مالية شبيهة بتجارب سابقة مؤلمة في عهد النظام المخلوع، حيث استغلت تحت عناوين نبيلة لجمع الأموال دون نتائج ملموسة. وأشار إلى أنه في التجارب العالمية، تلعب صناديق التنمية دوراً حيوياً في إعادة بناء البنية التحتية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل، شريطة أن تكون مكملة للمصارف وليست بديلاً عنها.

وبين الخبير ديب أن البنوك تبقى الأداة التقليدية والأكثر استدامة في تمويل الاقتصاد، بينما تأتي الصناديق التنموية كرافعة إضافية، خاصة في مراحل إعادة البناء والإنعاش.

لكن الأمر هنا - كما يقول الخبير ديب - يتطلب إجابات حول تساؤلات عدة، تتعلق بـ: كيف ستعتمد المشاريع التي سيمولها الصندوق؟ ومن الجهة التي ستضع المعايير، وهل ستكون مستقلة؟ وهل التمويل متاح للقطاع الخاص أم محصور بمشاريع الدولة؟

والأهم: ما هي آلية «القرض الحسن» المعلنه؟ وهل فعلاً ستكون خالية من الفوائد أم ستفرض شروط مخفية؟



مراسيم لنهضة اقتصادية جديدة

اختبار حقيقي لمدى جدية الدولة في بناء اقتصاد شفاف



• الثورة - عبد الحميد غانم:

شكل إصدار مراسيم بإحداث صندوق التنمية وتشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية وتعديل بعض مواد قانون الاستثمار، خطوة مهمة على طريق التعافي وإعادة الإعمار وترميم وتطوير البنية التحتية وتمويل المشاريع المتعددة، نحو تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا وتنشيطه وتطويره.

ورأى الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، أن إحداث صندوق التنمية السوري سيكون حجر الأساس في مشروع إعادة إعمار البلاد، مشيراً إلى أن الصندوق يستند إلى آلية "القرض الحسن" كأداة للتمويل، ويهدف إلى إعادة تأهيل البنية التحتية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية.

وبين الخبير قوشجي في تصريح خاص لـ«الثورة» أن نجاح هذه المبادرة يتوقف على مدى قدرة الدولة على التعامل بفعالية مع مجموعة واسعة من الفرص والتحديات، خاصة في ظل تحولات سياسية واقتصادية مفصلية.

وأوضح أن أبرز الفرص التي تتيح للصندوق تعزيز دوره التنموي، استعادة السيطرة على حقول النفط والغاز في الشمال الشرقي، والتي تغطي نحو 70 بالمئة من احتياجات الطاقة الوطنية، لافتاً إلى أن موارد القمح الغزيرة، تشكل رافعة لتحقيق الأمن الغذائي، ومع رفع العقوبات الاقتصادية، أصبحت عملية تصدير النفط وتأمين المعدات اللازمة للبنية التحتية أكثر سهولة، ما يعزز قدرة الصندوق على تمويل المشاريع الحيوية دون عقبات خارجية.

وقال الخبير قوشجي: من ناحية مؤسسية، أدمج الصندوق في المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية، الذي يضم الوزراء المعنيين ورؤساء الهيئات الاقتصادية، بما في ذلك هيئة الاستثمار والصندوق السيادي.

جذب الأموال

ولفت إلى أن هذا الدمج يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية ويوجه التمويل إلى المشاريع ذات الأولوية العليا عبر خارطة اقتصادية شاملة تغطي جميع المحافظات، مؤكداً أن الصندوق يحظى بإمكانات كبيرة في جذب رؤوس الأموال السورية في الخارج، لاسيما عبر استثمار تحويلات المغتربين التي تقدر بنحو 1,8 مليار دولار سنوياً، ويمكن للصناديق الإسلامية، بما تتماشى مع آلية

أداة إنتاجية

وأشار إلى أن التضخم، الذي وصل إلى مستويات مرتفعة خلال السنوات السابقة، يضعف القوة الشرائية للأموال المجتمعة، ما يستدعي إجراءات اقتصادية صارمة لضمان استقرار السوق المالي الداخلي.

ولضمان النجاح، أكد الخبير قوشجي أنه يجب على الصندوق أن يتحول من مجرد وعاء تمويلي إلى أداة إنتاجية، وقال: يُعد تبني نموذج الصندوق السيادي النرويجي- الذي يعتمد على استثمار فائض الموارد الطبيعية في مشاريع مولدة للدخل- خطوة استراتيجية، كما أن تعزيز اللامركزية عبر فتح فروع للصندوق في المحافظات الكبرى، وإشراك المجالس المحلية في تحديد أولويات الإعمار، يعزز استجابة الصندوق لاحتياجات المجتمعات المختلفة.

ونوه بأن الاستفادة من تجارب دولية ناجحة، مثل آليات التمويل التي يعتمدها بنك التنمية الآسيوي، وتطبيق نماذج تعبئة استثمارات المغتربين على غرار «صندوق إعادة إعمار لبنان»، يمكن أن تُحدث فارقاً نوعياً في استدامة الصندوق وقدرته على التأثير البنوي.

اختبار حقيقي

ورأى الخبير قوشجي أن صندوق التنمية السوري هو أكثر من مجرد مشروع مالي، إنه اختبار حقيقي لمدى جدية الدولة في بناء اقتصاد إنتاجي قائم على الشفافية والمساءلة واستغلال الفرص التاريخية.

وقال: إذا ما تمكن الصندوق من تجاوز المآخذ المؤسسية والاقتصادية، سيكون بحق اللبنة الأولى في تأسيس سوريا الجديدة التي يحلم بها أبنائها.

القرض الحسن، أن تلعب دوراً مهماً في تحفيز الإذخار المحلي. وتوقع الخبير قوشجي استقطاب نحو 30 بالمئة من تحويلات المغتربين إذا تمت إزالة القيود التنظيمية على عمليات التحويل، ما يخلق قناة تمويلية مستقرة لمشاريع إعادة الإعمار.

وعلى الصعيد الدولي، رأى أنه يمكن أن تشكل تجارب الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول، كنموذج "رؤية 2030" في السعودية، مرجعاً ملهماً لتطوير الاقتصاد السوري.

وقال: إنه مع زوال القيود الأوروبية، بات بإمكان الصندوق توسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من الجهات المانحة، لتعزيز قدراته الفنية والمالية.

تحديات جوهرية

وأشار الخبير قوشجي إلى أنه رغم ذلك، لا تخلو مسيرة الصندوق من تحديات جوهرية قد تعوق فعاليته، فاعتماده بشكل رئيسي على التبرعات يجعله عرضة للتذبذب المالي، خاصة في غياب أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء أو آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ورأى أن التحديات التشغيلية والجغرافية تشكل عقبة إضافية، نظراً لنقص الكوادر المؤهلة لتنفيذ مشاريع معقدة بهذا الحجم، بالإضافة إلى تركيز إدارة الصندوق في دمشق، ما يقلل من فعالية المتابعة في مناطق مثل الحسكة أو درعا. كذلك، رغم استعادة جزء من موارد النفط، لا تزال السيطرة الكاملة عليها غير محققة، مما يحد من الإيرادات المحتملة للصندوق.

خبير لـ«الثورة»: تعديلات قانون الاستثمار

مزايا كبيرة للمستثمرين تعزز الثقة وتمنح الضمانات

أجور العاملين الأجانب، حيث أصبح بالإمكان تحويل كامل أجورهم وتعويلاتهم إلى الخارج عبر القنوات المصرفية، بعد أن كانت النسبة محددة بـ 50 بالمئة، ما يساهم في تسهيل تشغيل الخبرات الأجنبية.

وأضاف: المرسوم رفع نسبة الإعفاء الضريبي من 75 بالمئة إلى 80 بالمئة، وهي نسبة كبيرة في ظل المنافسة الإقليمية، كما شمل التعديل المشاريع الصحية التي كانت مغفلة سابقاً، إضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية، وهو توجه ضروري لإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

أخيراً يبقى القول: إن المرسوم جمع بين حقوق المستثمرين العاملين على الأرض وحوافز تشجّع كل من يبحث عن الاستثمار سواء كان مستثمراً خارجياً أم سورياً راغب بالعودة بعد أن هجرته الظروف والملاحقات في الفترة السابقة.



نص على أن أي مشروع حاصل على ترخيص لا يخضع لضرائب أو تعليمات جديدة لاحقة، وهو ما يمنح المستثمر يقيناً مالياً على المدى الطويل.

أحد البنود الأكثر جذباً، بحسب الخبير المصرفي والمالي، هو تعديل آلية تحويل

وعلى رأسها موضوع الضمانات الدستورية والتشريعية، مشيراً إلى أن النص على إشراف رئاسي مباشر في مواد القانون يعزز الثقة بالبيئة القانونية للاستثمار.

ونوه الفيومي، بأن التعديل عالج نقطة محورية تتعلق بوضوح الالتزامات الضريبية، إذ

الثورة - إخلاص علي:

حوافز جديدة وجوهرية تُعزز الثقة بالاستثمار وتمنح ضمانات للمستثمرين القائمين وتُشجّع كل من يبحث على استثمار جديد في سوريا، تضمنها المرسوم المرسوم التشريعي رقم 114 لعام 2025 الذي أصدره السيد الرئيس أحمد الشرع، والقاضي بتعديل بعض مواد قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021.

أدخل المرسوم سلسلة من التعديلات وُصفت بأنها ضمانات إضافية ومُحفّزات مشجّعة للمستثمرين، خصوصاً في مجالات الإعفاءات، والملكية، والتشريعات الناضجة. حافظ على الحقوق

واعتبر الخبير المالي والمصرفي أنس الفيومي في تصريح لـ«الثورة»، أن التعديلات جاءت لتلبي مطالب جوهرية لطالما طُرحت من قبل المستثمرين السوريين والعرب،

آثارنا بخير

«الثورة» في أروقة المتحف الوطني

• الثورة - حسين روماني:

عادت الشائعات لتتسلل إلى الفضاء العام، في خضمّ التحولات المتسارعة التي تعيشها البلاد، مثيرة جدلاً واسعاً في الأوساط الثقافية، وأكثرها اليوم تداولاً تلك التي طالت المتحف الوطني بدمشق، عن سرقة قطع أثرية نادرة، إلى جانب تسريح مفاجئ وتعسفي لموظفين يعملون في حماية هذا الإرث الحضاري. ولأنّ المتحف الوطني لا يمثل مجرد مبنى أثري، بل يُعدّ من أبرز رموز الذاكرة السورية وجذرها العميق، فإنّ ما طرح أثار قلقاً مشروعاً حول مصير هذه الكنوز التي لا تقدّر بثمن، وحول ما يجري خلف جدران المؤسسة المعنية بحمايتها.

وانطلاقاً من هذا القلق، قصدنا اليوم المديرية العامة للآثار والمتاحف، الواقعة خلف المتحف الوطني نفسه، وتجوّلنا بين أروقة المتحف باحثين عن أجوبة واضحة، وهناك، أجرينا لقاءً مع معاون المدير العام ومدير التنقيب والدراسات الأثرية الدكتور مسعود بدوي، في محاولة لفهم حقيقة ما يجري، وفصل ما هو واقع عما هو مروج. في هذا الحوار، تبّينت لنا معالم الصورة، لمن يحرص حقاً على تراث بلاده ويضع الثقافة في قلب أولوياته.

ما بعد النفي

توجّهنا بالسؤال إلى الدكتور بدوي عن حقيقة سرقة الآثار وتسريح الموظفين، لينفي بشكل قاطع هذه الشائعة ويؤكد أن جميع العاملين في المتحف الوطني ما زالوا على رأس عملهم من دون أي تغيير إداري، بل تم رفع كتاب رسمي لزيادة عدد الملاك الوظيفي، وأن المديرية دخلت مرحلة جديدة من الانفتاح، فعمدت إلى تفعيل موقعها الإلكتروني وتحديث صفحاتها على «فيسبوك» لنشر المستجدات والرد على الإشكالات، في إطار تعزيز الشفافية والثقة، كما أشار في حديثه إلى «الثورة» سعي المديرية لتطوير الحضور الأمني في صالات العرض علمياً وثقافياً، من خلال توظيف خريجي معاهد الآثار كمراقبين مؤهلين، حماية للإرث الوطني بالعقل قبل الجسد.

مسؤولية وطنية مشتركة

يخبرنا الدكتور بدوي عن دور المتحف في حماية الآثار قائلاً: «كان الحفاظ على الكنوز الأثرية أولوية قصوى للمديرية العامة للآثار والمتاحف، فأمنت القطع الأثرية داخل المتحف، وبعد التحرير غادر بعض الحراس مواقعهم، فيما بقي آخرون صامدون ليس فقط في دمشق وإنما بالعديد من المحافظات، وكان لافتاً أن وزير الثقافة بادر إلى تكريم اثنين من حراس المتحف الوطني تقديراً لموقفهما، في خطوة رمزية حملت شحنة معنوية عالية، ليس لهما فقط، بل لكل الحراس



مدير التنقيب والدراسات الأثرية:

تراثنا أمانة في أعناق

من يبني على الركام ذاكرة

لا تنكسر

الشرفاء الذين دافعوا عن الإرث الوطني في مختلف المحافظات، استفادت المديرية من هذه التجربة العصبية، فعزيزت مواقعها مجدداً وطالبت بمزيد من الحرّاس.

وقد طمأننا البدوي أن المتحف الوطني اليوم مؤمّن بشكل كامل عبر كاميرات مراقبة، وبوابات ونظام حراسة متناوب، مع تواصل دائم بين إدارته والأمن العام على مدار الساعة، وقد انعقد مؤخراً اجتماع بين وزير الثقافة ووزير الداخلية لمتابعة الملف الأمني للمواقع الأثرية، لكنّ حماية التراث لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة، لأن من لا يعرف قيمة تاريخه، لن يكون له مكان في الحاضر، ولا أفق في المستقبل.

واجب أخلاقي ووطني

خطوات واسعة بدأت بها المديرية في مرحلة ما بعد التحرير بحسب ما أكد لنا الدكتور البدوي، إذ اتخذت المديرية العامة للآثار والمتاحف خطوات عملية لترسيخ ثقافة حماية التراث الوطني وتعزيز الوعي بقيمته بين مختلف شرائح المجتمع، فقد وُجّهت كتب رسمية إلى عدد من الوزارات المعنية، وفي مقدمتها وزارتي الدفاع والتربية، بهدف إدراج مفهوم حماية الآثار ضمن مناهج التوعية والتدريب، انطلاقاً من صيانة التاريخ مسؤولية تتشاركها المؤسسات كما الأفراد، وفي السياق ذاته، خاضت المديرية وزارة الأوقاف، داعية

إلى تضمين رسائل التوعية في الخطب والمنابر الدينية، لترسيخ فكرة أن حماية التراث ليست رفاهية ثقافية، بل واجب أخلاقي ووطني، وامتداد حيّ لهويتنا المشتركة، بهذا المسعى لا تكتفي المديرية بحماية الحجر، بل تسعى لحماية المعنى الكامن خلفه، ذلك الذي صاغته أجيال من السوريين، وصار اليوم أمانة في أعناق من بقي ومن عاد، ومن قرّر أن يبني على الركام ذاكرة لا تنكسر.

بوابات التعاون الدولي تُفتح من جديد

شاركت المديرية العامة للآثار والمتاحف - في خطوة مفصلية لها - أول مرة منذ سنوات في المؤتمر الدولي للآثار الذي عُقد في فرنسا قبل ثلاثة أسابيع، بمشاركة نحو 950 باحثاً من مختلف دول العالم، هذه المشاركة الرسمية أعادت المديرية إلى خارطة التعاون الدولي، وفتحت الباب مجدداً للتواصل مع البعثات الأجنبية التي كانت تنشط سابقاً في سوريا في مجالات التنقيب والمسح الأثري، وقد تم التوصل خلال المؤتمر إلى اتفاقات مبدئية مع نحو ثلاثين بعثة أجنبية لتجديد صكوك الالتزام واستئناف العمل في المواقع الأثرية.

وفي موازاة ذلك تعمل المديرية على إعادة هيكلة إدارية وعلمية تمكّنها من إدارة هذه الشراكات بكفاءة، عبر وضع أطر جديدة لصون المواقع، وتوثيق الأضرار التي لحقت بها خلال الحرب، وتنظيم المستودعات الأثرية، وتأهيل بيوت البعثات تمهيداً لعودتها، أما داخلياً، فهناك خطة لإعادة تأهيل المتحف الوطني بدمشق، الذي يفتح حالياً أبوابه جزئياً عبر رواق الآثار الكلاسيكية، وقد تم توقيع اتفاقية مع منظمة «أليف» الدولية، خصص بموجبها مبلغ 5 ملايين دولار لترميم عدد من المواقع الأثرية، أبرزها إعادة تأهيل متحف تدمر بالكامل، وقسم الآثار الشرقية القديمة في المتحف الوطني، كما يجري التحضير لمشروع تعاون جديد مع متاحف دولة قطر، سيُعنى بترميم وتأهيل قسم الآثار الإسلامية، على أن يبدأ العمل فيه قريباً.





«عندما يعطينا المركزي نعطيكم»!

لا تدفق للسيولة.. ورفع العقوبات عن البنوك السورية الخاصة بلا أثر

• الثورة - علا محمد:

بعد إعلان رفع العقوبات الأوروبية عن عدد من البنوك السورية الخاصة، تنفس الشارع، متوقعاً تحسناً سريعاً في إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، ولكن سرعان ما اصطدم هذا الأمل بواقع مرير، صعوبة في السحب، طوابير طويلة، وشكاوى لا تنتهي. وبين تصريحات المسؤولين وتحليلات الباحثين، يبدو أن العقوبات لم تكن وحدها المشكلة، فما الذي يحدث فعلاً داخل القطاع المصرفي السوري؟ وهل نحن أمام خطوة إصلاحية أم مجرد محاولة لشراء الوقت؟

أصوات الشارع

في كل المحافظات، علت أصوات المواطنين غضباً بعد أن خاب ظنهم بقرار رفع العقوبات، فبالنسبة للكثيرين لم يتغير شيء على الأرض، بل ازداد شعور العجز والتهميش.

«بس بيعتلنا المركزي مصاري، منعطيكم»، كان هذا ردّ موظف في أحد البنوك الخاصة للشباب ميار الذي يحاول منذ شهور سحب مبلغ ولو صغير من ماله المودع في البنك، تفاجأ بهذه الإجابة بعد أن علم برفع العقوبات عن البنوك الخاصة، حيث ظنّ أن وضع السحب قد تغير بعد هذا القرار. يقول ميار: خسرت عملي ولم أجد عملاً غيره، وكنت قد أودعت مبلغاً لا بأس به في البنك لينقذني في حالات الطوارئ كالتي وقعت بها الآن، إلا أنني ما زلت عاجزاً عن تحصيل أي مبلغ أعيل به نفسي وعائلي».

«محمد عطوة»، موظف حكومي، يصف القرار بقوله: «خطوة جيدة، لكن للأسف لا نرى تأثيره على أرض الواقع بعد»، موضحاً أن الصعوبة في سحب الأموال ما زالت على حالها، معرباً عن أمل محدود بتحسّن قريب.

أما «سعاد العلي»، ربة منزل، فتبدو أكثر حدة في انتقادها: «سمعنا عن رفع العقوبات، لكن الوضع المالي لم يتغير بالنسبة لنا، هل ستستفيد البنوك فقط؟».

التاجر «عمر الحاج علي»، يصف القرار بأنه «جيد إعلامياً، لكنه لا يغيّر شيئاً من معاناتنا اليومية»، مؤكداً الحاجة لتسهيل الإجراءات في البنوك ليتمكن التجار من مواصلة نشاطهم. «نيرمين ميا»، موظفة في القطاع الخاص، ترى أن «رفع العقوبات كان من المفروض أن يفتح الباب أمام تحسين في الخدمات المصرفية»، لكنها تشكو من استمرار القيود وتراهن على تفعيل حقيقي قريب.

وفي المقابل، هناك من رأى في القرار بارقة أمل، مثل «ليلى أحمد»، معلمة، وصفت الخطوة بأنها «ضرورية لتحسين مستوى المعيشة»، مؤكدة حاجتها إلى خدمات مصرفية موثوقة لإدارة مدخولها والمدفوعات الأساسية.

ويشاركها الرأي «رامي زغيتي»، تاجر تجزئة، وقد عبّر عن سعادته قائلاً: «العقوبات كانت تعيق تدفق رأس المال وتؤثر على حركة السوق»، متوقعاً خدمات مصرفية أكثر سلاسة واستقراراً في السيولة.

جاهزية البيئة التشريعية

الباحث المصرفي «عمر عبود»، يؤكد لصحيفة الثورة أن رفع العقوبات عن المصارف



د. مازن ديواني

أثر محدود

أما فيما يخص العمليات المصرفية اليومية للمواطنين فيوضح عبود أن الأثر اليومي المباشر سيكون محدوداً في المدى القصير، لكنه قد يظهر تدريجياً من خلال تيسير التحويلات المالية، حينها يستطيع المواطن استقبال الأموال من الخارج بشكل مباشر عبر البنوك، ما يقلل من اللجوء إلى شبكات تحويل غير رسمية، ويمكن أن يظهر أيضاً من خلال إعادة فتح بعض الخدمات المجمدة، مثل الحوالات الداخلية، أو بطاقات الدفع الإلكتروني، أو فتح الحسابات الجارية بالدولار أو اليورو إذا سمحت التشريعات بذلك.

وأوضح عبود أن رفع العقوبات قد يدفع البنوك إلى تحديث أنظمتها التكنولوجية وتقديم خدمات أكثر شفافية وكفاءة، لكن للأسف، وحتى اللحظة، لم يظهر هذا التأثير بشكل ملموس، لأن الاختناقات الحقيقية تكمن في الداخل بسبب نقص السيولة، انعدام الثقة، تآكل قاعدة رؤوس الأموال، وتردد المصرف المركزي في ضخ أموال للبنوك.

ورغم رفع العقوبات، يؤكد عبود أن معظم المواطنين لا يزالون عاجزين عن سحب أموالهم، سواء كانت ودائع صغيرة أو كبيرة، والسبب في ذلك لا يعود فقط إلى القيود الخارجية التي تم رفعها جزئياً، بل إلى اختلال داخلي بنيوي، فالبنوك لا تملك سيولة كافية لتلبية طلبات السحب، والمصرف المركزي لم يقم بتوفير دعم نقدي مباشر للبنوك، كما أنه لا توجد تعليمات تنفيذية واضحة بعد رفع العقوبات تتيح للبنوك



التصرف بحرية في أموالها، بالتالي، المواطن العادي لم يشعر بأي أثر ملموس حتى الآن، والاستفادة ستكون مشروطة بإجراءات محلية لتسهيل دوران السيولة، وتعديل سياسات السحب، وضمان حقوق المودعين.

المشكلة ثلاثية الأبعاد

ويشرح عبود أن المشكلة ثلاثية الأبعاد، تبدأ بالنقص الحاد في السيولة، نتيجة توقف الإقراض، شح الحوالات، وتدهور ثقة العملاء، ورفع العقوبات لا يضخ سيولة بشكل آني، بل يفتح إمكانية لذلك مستقبلاً، واعتبر أن البنوك استخدمت جزءاً كبيراً من ودائع العملاء في تمويل القطاع العام أو مشاريع شبه متعثرة، ما يجعل من الصعب تسهيل هذه الأصول اليوم.

أما البعد الثالث بحسب عبود فهو أزمة الثقة وسوء الإدارة، فمع فقدان الثقة، هرع الناس لسحب ودائعهم دفعة واحدة، وهو أمر لا تستطيع أي مؤسسة مصرفية تحمله في ظروف طبيعية، فكيف إذا كان الاقتصاد محاصراً ومتدهوراً، إذاً، السبب الحقيقي لا يكمن فقط في العقوبات، بل في انعدام التنسيق بين المصرف المركزي والبنوك، وغياب خطة واضحة لإدارة الأزمة المصرفية.

وتعليقاً على قول المواطن الذي أراد أن يسحب مبلغاً من ماله المودع وأجابه البنك الخاص: «بس بيعتلنا المركزي مصاري منعطيكم» يقول عبود: «هذا التصريح واقعي وصادق، ويكشف عن أمرين مهمين، أولهما: إن البنوك لا تملك سيولة كافية لتلبية طلبات السحب حتى في حال أرادت ذلك، فهي تعتمد فعلياً على ما يتيح لها المصرف المركزي من أموال عبر «نوافذ التمويل» أو «تسهيلات خاصة».

والأمر الآخر هو أن المصرف المركزي يتحكم بسياسة ضخ الأموال للبنوك، لأسباب تتعلق بإدارة النقد، والحد من التضخم، وتوجيه السيولة نحو أولويات الحكومة، وبالتالي، فإن البنوك أصبحت عملياً «واجهات تنفيذ» للسياسات النقدية، وليست كيانات مستقلة في قراراتها، وهذا الأمر يدمر العلاقة التقليدية بين البنك والمودع، ويزيد من أزمة الثقة.

وفيما يتعلق ببناء الثقة يضع عبود خارطة طريق واضحة تبدأ بالشفافية المطلقة، حيث على البنوك أن تصارح جمهورها بوضعها المالي، وأن تلتزم بنشر بيانات دورية عن حجم السيولة، معدلات الإقراض، وتغطية الدوائج، وإذا تم اعتماد آلية موثوقة تضمن تعويض المودعين في حال تعثر البنك، فإن ذلك سيشجع المواطنين على إعادة الإيداع، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمة، فالبنوك مطالبة بالتحول من مؤسسات شبه بيروقراطية إلى مؤسسات خدمية تعتمد التكنولوجيا، السرعة، والشفافية في المعاملات، ومن المهم ربط الإصلاحات بمساءلة قانونية، بحيث أي سوء إدارة أو تلاعب بأموال المودعين يجب أن يحاسب عليه علناً، لبناء مصداقية جديدة. ويجد عبود أنه على المصرف المركزي أن يفعل دور المراقب، لا المتحكم أي أن يعود البنك المركزي لدوره الطبيعي كمنظم للسوق لا كمسيطر على حركة الأموال اليومية.

ويقول عبود: «قرار رفع العقوبات عن البنوك الخاصة السورية هو خطوة أولى على طريق طويل ومعقد، هو لا يمثل الحل، لكنه يفتح الباب لتطوير

رفع العقوبات قد يدفع البنوك لتقديم خدمات أكثر شفافية وكفاءة



وتمويل التجارة الخارجية، فإن ذلك قد يخفف من تكاليف الاستيراد، وبالتالي يكبح جماح الأسعار، كما أن تدفق الأموال من الخارج سواء عبر الحوالات أو عبر الاستثمارات يمكن أن يعزز المعروض من النقد الاجنبي، وبالتالي سينعكس على القدرة الشرائية.

أزمة ثقة

ولفت ديواني إلى أن التضخم في سوريا ناتج بالدرجة الأولى عن أسباب داخلية، أهمها تمويل العجز عبر طباعة النقود، وغياب سياسة نقدية فعالة، لذلك، فإن رفع العقوبات المصرفية يمثل فقط أحد الأدوات المساعدة، وليس حلاً جذرياً. وعن رأيه في امتناع البنوك الخاصة عن منح المواطنين السوريين أموالهم المودعة، اعتبر ديواني أن هذا السؤال يعكس جوهر أزمة الثقة بين الجمهور والقطاع المصرفي، ويربط بين خمسة عوامل، أولها نقص السيولة الحاد، نتيجة العقوبات وتجميد الأصول الخارجية، إضافة إلى تراجع الحوالات بالعملية الصعبة، حيث أصبح لدى البنوك نقص شديد في السيولة، سواء بالعملية المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى سحب كثيف سابق، وغياب الثقة، فالمواطنون أصبحوا يحتفظون بأموالهم نقداً أو في الخارج خوفاً من انهيار القطاع المصرفي، ما زاد من شح السيولة، والبنوك بدورها تبنت سياسات «تحفظية» لحماية ما تبقى من مواردها وأضاف للعوامل، غياب سياسة نقدية فاعلة، وانعدام دور التأمين على الودائع لتعويض المودعين ما جعل المواطنين أكثر قلقاً على مدخراتهم، وأدى إلى تفاقم الأزمة.

وختم ديواني بالتأكيد على أن حل الأزمة لا يكون إلا بإصلاح شامل للقطاع المصرفي يشمل: الشفافية، الإدارة، ضمانات المودعين، وإعادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

قرار رفع العقوبات

كان يمكن أن يكون نقطة تحول مفصلية في القطاع المصرفي السوري، لكنه تحول إلى مرآة تعكس هشاشة البنية المالية الداخلية، و المواطن لا يزال عاجزاً عن الوصول إلى مدخراته، والثقة لا تزال غائبة، والبنوك تعمل تحت مظلة المصرف المركزي دون استقلالية فعلية.

فالمستثمرون الأجانب عادة ما يقيسون المخاطر القانونية والسياسية، إضافة إلى استقرار العملة ومعدل التضخم، وكلها لا تزال تمثل تحديات في سوريا.

من جهة أخرى، يجد ديواني أن البنوك الخاصة نفسها بحاجة إلى إعادة تأهيل داخلي من حيث الإدارة، جودة الأصول، الملائة المالية، والحوكمة، حتى تستطيع أن تستقطب مساهمين أو شركاء أجانب من جديد.

ومع ذلك، يمكن القول بحسب ديواني: إن رفع العقوبات يفتح نافذة أولية لعودة نوع محدد من الاستثمارات، خصوصاً من دول الجوار أو من المغتربين السوريين، لا سيما إذا تمّ تقديم حوافز استثمارية موازية، مثل الإعفاءات الضريبية و ضمانات تحويل الأرباح إلى الخارج.

وحول سؤالنا عن مدى تأثير رفع العقوبات على أسعار الصرف والتضخم، يقول ديواني: «الإجابة على هذا السؤال يتطلب تفكيك العلاقة بين القطاع المصرفي وأسواق النقد والأسعار، أولاً: من حيث أسعار الصرف، فقد يؤدي رفع العقوبات إلى تحسن طفيف في ثقة السوق، ما يمكن أن يحذّ من المضاربات على الليرة السورية ويؤدي إلى استقرار نسبي في السوق السوداء، خاصة إذا تراقق مع عودة الحوالات الخارجية عبر القنوات المصرفية، لكن الأثر سيكون محدوداً ما لم يتم إعادة هيكلة سوق القطع الأجنبي وضمان توحيد سعر الصرف بين السوق الرسمية وغير الرسمية.

ومن حيث التضخم أجاب ديواني أن التأثير غير مباشر، لكنه ممكن، إذا تمكنت البنوك من تسهيل عمليات الاستيراد عبر الاعتمادات المستندية

يومية، لكن بسبب أزمة السيولة تولد الضغط الكبير على البنوك الخاصة من قبل الموظفين والتجار والمودعين لسحب هذه المبالغ نقداً. وينتهي حديثه بالتأكيد على أهمية الدفع الإلكتروني والحوالات المحلية كوسائل لتخفيف الضغط على السيولة.

رفع العقوبات بداية والحل داخلي

الدكتور مازن ديواني، الحائز على دكتوراه في الهندسة المالية والنمذجة الاقتصادية من جامعة نورث إيسترن بلندن، يشرح خلفية العقوبات، التي بدأت عام 2011 والتي شملت حظر التعامل مع المصارف السورية، تجميد الأصول، ومنع الوصول إلى منظومة «سويفت»، ويوضح أن رفع العقوبات جاء تدريجياً بدفع من بعض الدول الأوروبية ومنظمات إنسانية، خاصة بعد زلزال فبراير 2023، مشيراً إلى أن القرار يستهدف المصارف الخاصة من دون المساس بالمؤسسات الحكومية.

أما عن تأثير القرار على الاستثمارات الأجنبية، فيراه ديواني إيجابياً، لكنه لا يعني تلقائياً تدفق رؤوس الأموال إلى القطاع المصرفي السوري، فهناك عدة اعتبارات، من حيث المبدأ، فإزالة العوائق القانونية أمام تحويل الأموال، ورفع الحظر عن التعاملات المصرفية، يجعل من الممكن استئناف بعض أشكال التعاون المالي والاستثماري، خصوصاً من قبل مستثمرين من دول لم تكن متشددة في تطبيق العقوبات مثل لبنان، العراق، إيران، روسيا، وبعض دول الخليج، لكن من الناحية العملية، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية لا يزال مشروطاً ببيئة أعمال آمنة ومستقرة.



البنية المصرفية، وإعادة الاعتبار للمواطن كمودع له الحق في التصرف بأمواله، بدون ذلك، ستظل العقوبات شماعة، والثقة مفقودة، والمصارف كيانات معزولة لا تمثل سوى أسماء تجارية فوق مبان فارغة من المال والوظيفة. الأزمة في السيولة والتنفيذ

مدير أحد البنوك الخاصة في دمشق، وفي تصريح خاص لصحيفة الثورة، يوضح أن رفع العقوبات فتح المجال أمام استئناف المعاملات الخارجية، خصوصاً استقبال الحوالات وتحويل الأموال بالعملات الأجنبية عبر منظومة «سويفت»، على سبيل المثال استقبال حوالات خارجية بالعملات الأجنبية أو إرسال حوالات من سوريا إلى أي مكان في العالم وبغض النظر عن نوع العملة، مشيراً إلى أن ذلك يشكل تطوراً مهماً.

وبخصوص معاناة المواطنين من عدم قدرتهم سحب أموالهم المودعة في المصارف بين لنا أن الأزمة التي تواجه المواطنين يومياً ترتبط بإجراءات، الأول من مصرف سوريا المركزي، الذي وضع قيوداً على تسليم الأموال المودعة مسبقاً، والثاني متعلق بتأمين الكتلة النقدية اللازمة لدفع رواتب القطاع العام، ما قلص قدرة البنوك على تلبية سحبيات المواطنين.

هذه الإجراءات برأي مدير البنك كفيلة بثبات سعر الصرف وعدم حدوث أي تذبذب، للمحافظة على هامش معين يضمن مسار استقرار سعر الصرف في السوق، وأيضاً تأمين احتياجات القطاع العام أي الوزارات وموظفي القطاع العام والمؤسسات والمتقاعدين من الكتلة النقدية التي تخص الرواتب الشهرية، لكن هذا الأمر انعكس سلباً على أزمة سحب الأموال المودعة في المصارف الخاصة. يقول مدير البنك: «قمنا بتسليم كل المبالغ النقدية خلال العام الماضي لمصرف سوريا المركزي، والآن نعانى عند طلبها من المركزي لنسلمها بدورنا للمودعين، فالمركزي يسلمنا مبالغ ضئيلة لا تغطي الحاجات اليومية خاصة الرواتب والحسابات الجارية».

ويشرح مدير البنك، تفاوتات سقوف السحب بين المحافظات بأنها تعود لاختلاف السيولة المتوفرة في كل فرع من فروع المصرف المركزي، مضيفاً أن سقوف السحب تتراوح بين مليون ومليونين ليرة يومياً حسب المحافظة، على سبيل المثال، فرع البنك بحماة، يأخذ سيولته من فرع المصرف المركزي بحماة.

أما في دمشق فيوجد أكثر من فرع للبنك، لذلك يقدم المصرف المركزي مخصصات يومياً تغطي احتياجات الفروع الخمسة.

أما في المحافظات فلا يوجد سوى فرع واحد على الأقل، لذلك تتفاوت المبالغ حسب عدد فروع البنك الخاص.

الحلول.. قريباً

ويؤكد مدير البنك أن الحلول قيد التطبيق على المدى القريب بالتنسيق مع المركزي، بقوله: «هذه الأزمة ستحل خلال عدة أشهر خصوصاً أن هناك أحاديث عن طباعة عملة جديدة، عندها سيكون كل شخص قادر على سحب أمواله بشكل مرض»، والجدير بالذكر أنه في الشهر الخامس من هذا العام كان المصرف المركزي قد أصدر قراراً يحفز المودعين على الإيداع بالمصارف ايداعات نقدية «كاش» مع الأولوية لهذه الإيداعات باعفاؤها من سقوف السحب في أي فرع من فروع البنك، هذا الأمر سيشتجع المواطنين لإيداع أموالهم بشكل عام.

ويؤكد المدير أن هناك تواصلًا دائم بين البنوك الخاصة والمصرف المركزي، ويعملون دائماً على نقل مطالب العملاء و المركزي بدوره يلبي بمبالغ

معرض المنتجات الريفية بحجيرة.. حكاية تنسجها الأيادي الماهرة



اليديوية وتصميم الإكسسوارات بدافع الدعم الاجتماعي، وحرصت منذ البداية على إنشاء ورشات صغيرة لتدريب النساء، وخاصة الأرامل، بهدف تأمين فرص عمل حقيقية لهن، كنت أعمل على توفير المواد الأولية والمدرجات، لتمكين النساء والفتيات الصغيرات وتشجيعهن على العمل والإنتاج. وأوضحت أن هذه هي تجربتها الثانية في المعارض، ووصفت المعرض بأنه «تجربة ناجحة بكل المقاييس»، مؤكدة أنها لاحظت إقبالاً واسعاً من الزوار على منتجاتها، وهو ما شكّل حافزاً قوياً لها لتوسيع نطاق عملها في المستقبل. المهندسة رحاب، صاحبة مشروع المواد التجميلية الطبيعية، أكدت أنها بدأت مشروعها باستخدام مواد أولية طبيعية لصناعة العطور والصابون الطبيعي، ومع الوقت عملت على تطويره وتوسيعه، مضيفاً: «قمتُ بإدخال جهاز تقطير لاستخلاص ماء الورد الطبيعي المخصص للعناية بالبشرة، كما بدأت بإنتاج سيرومات معالجة للوجه تعتمد على تركيبات طبيعية مدروسة بدقة، من حيث المكونات والنسب، لضمان الفعالية والأمان. «شعارنا الجودة سناء إبراهيم، صاحبة مشروع إنتاج المواد الغذائية المنزلية، لفتت إلى أنها تعتمد في عملها على مكونات طبيعية 100 بالمئة وطرق تقليدية متوارثة، أسوة بالكثير من النساء الريفيات في المنطقة.

وأضافت: «نقوم في منازلنا بصناعة الأجبان والألبان والمكدوس، وزيت الزيتون، وعصير الحصرم، ودبس الرمان، وحتى الكاتشب، مع الالتزام التام بمعايير النظافة والجودة العالية».

صديفة «الثورة» رصدت انطباعات الزائرين حول المعرض، حيث قالت أم محمود، من سكان حجيرة: «المعرض رائع جداً، وأعجبتني تنوع المنتجات، خصوصاً المربيات والصابون الطبيعي.

كل شيء مصنوع بإتقان

«أما أبو عبدو، من أهالي سبينة، فأشاد بالفكرة قائلاً: «نحن بحاجة لفعاليات كهذه تعرض منتجات البلدة وتشجع النساء على الإنتاج ولاسيما أن الأسعار مناسبة والجودة ممتازة».

يشكل هذا المعرض خطوة أولى في مسار طويل نحو تمكين النساء المنتجات في ريف دمشق، ودعم المشاريع الصغيرة التي تشكّل ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي، ومع المطالب المتكررة بتوفير أماكن عرض دائمة وتوسيع دائرة الدعم، يبقى الأمل معقوداً على استمرارية هذه المبادرات واحتضانها بشكل مستدام من الجهات الرسمية والمجتمعية على حدّ سواء.

بثلاجات لحفظ المواد الغذائية، ومزوّداً بالكهرباء بشكل مستقر، لضمان استمرار تسويق هذه المنتجات بطريقة منظمة وآمنة.»

تجربة جديدة

من جانبه، أشار رئيس دائرة زراعة داريا المهندس فراس الأسعد، إلى أهمية الاستمرارية لجهة المعارض، قائلاً: «حظينا بتعاون من الجمعية الفلاحية، والبلدية، وعدد من الزملاء في المديرية. ورغم غياب دعم المنظمات الدولية حتى الآن، إلا أن انطلاق المعرض كانت مشجعة، خاصة أن هذه التجربة تُعد جديدة على المجتمع.» وأوضح أن أبرز الصعوبات تمثلت في غياب الكهرباء، ما أثر على حفظ المنتجات الغذائية، مشيراً إلى أن نجاح التجربة يدفعهم للتفكير بإقامة نسخة قادمة من المعرض في بلدة عقربا.

رئيس الجمعية الفلاحية في حجيرة محمود حلاوة، ثَمّن هذا الجهد المجتمعي، قائلاً: «المعرض يُعدّ خطوة مهمة لتعزيز ثقافة الإنتاج المنزلي والزراعي، ودعم المرأة الريفية في تسويق منتجاتها. لاحظنا مستوى جيداً من التنظيم، وتنوعاً في المنتجات يعكس جدية المشاركين والتزامهم بالمعايير الصحية والجودة.»

تجارب المشاركات

عضو جمعية نوى للأشغال اليدوية غفران الشامسي، قالت: «بدأت مشروعني في مجال الأشغال



والعسل، والمخللات، كما تشمل إكسسوارات، وحقائب، ودمى، ومفارش طاولات، ومنتجات تجميلية طبيعية، حيث حرصت المشاركات على تقديم مواد طبيعية مصنعة منزلياً بجودة عالية.

ونوّعت إلى أن الهدف الأساسي من المعرض هو إيجاد آلية فعالة لتسويق هذه المنتجات، إذ تعاني معظم الورشات المنزلية من ضعف في تصريف الإنتاج، الأمر الذي يحذّ من قدرتها على التوسع. وقالت: «تعمدنا حصر المشاركة في المعرض على أصحاب المشاريع الصغيرة والحرفيات، من دون السماح للمعامل الكبرى، لضمان إبراز المنتج المحلي ودعمه بعيداً عن المنافسة التجارية.»

وفيما يتعلق بالإقبال، أكدت أن المعرض شهد حضوراً واسعاً منذ يومه الأول، حيث زاره عدد كبير من أبناء المجتمع المحلي، إضافة إلى وفود رسمية من محافظة ريف دمشق، واتحاد الفلاحين، والجمعية الفلاحية.. كما قدم التسهيلات اللازمة والدعم للمعرض.

وختمت تصريحها بالقول: «نحن بحاجة إلى دعم مادي لتأمين المواد الأولية، فالكثير من الورشات لا تستطيع التوسع في إنتاجها بسبب محدودية الموارد، كما أننا نطمح إلى دعم إعلامي يساعد في تسويق منتجاتنا بشكل أوسع. فهدفنا لم يكن البيع بحد ذاته، بل إيصال صورة المنتج المحلي الطبيعي إلى المجتمع، وقد التزمنا بتحديد الأسعار بسعر التكلفة فقط، كما نأمل بتخصيص مكان دائم لعرض هذه المنتجات على مدار العام، يكون مجهزاً

• الثورة - ميساء السليمان:

افتتحت الوحدة الإرشادية في بلدة حجيرة بريف دمشق المعرض التسويقي للمنتجات الغذائية واليدوية، في مبنى الوحدة الإرشادية وسط حضور واسع من الأهالي والمهتمين..

في خطوة تهدف إلى دعم الأسر المنتجة وتعزيز دور الصناعات المحلية، جاء المعرض ليشكل منصة لعرض منتجات متميزة صنعت بأيادي محلية، مجسداً روح التعاون المجتمعي والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفتح آفاق تسويقية جديدة للمشاركين.. وقد تنوعت المعروضات بين منتجات غذائية تقليدية ومشغولات يدوية تعكس التراث السوري الأصيل، ما أضفى على الفعالية طابعاً تراثياً واقتصادياً في آن واحد.

مؤسسات داعمة

أوضح القائمون على تنظيم المعرض أن هذه الفعالية جاءت في إطار دعم وتمكين الأسر المنتجة، وفتح نافذة تسويقية جديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة في بلدة حجيرة والمناطق المجاورة. وفي تصريح لصديفة الثورة، أوضحت المهندسة آمنة ضيا أن تنظيم المعرض جاء استجابة لحاجة فعلية لدى النساء الريفيات لعرض وتسويق منتجاتهن اليدوية والغذائية، مشيرة إلى أن المنطقة تزخر بالطاقات النسائية القادرة على الإنتاج والعمل اليدوي، ولاسيما في مجال تصنيع المواد الغذائية من مكونات محلية متوفرة.

وأضافت: «بعد مشاركتنا في معرض أقيم ضمن مديرية الزراعة بدمشق وريفها، راودتنا فكرة إقامة معرض مماثل في بلدنا، لما نملكه من إمكانيات بشرية ومجتمعية تؤهلنا لتنظيم حدث كهذا، وعرضنا الفكرة على عدد من المؤسسات التي تُعنى بدعم النساء الريفيات، إلى جانب أفراد من المجتمع المحلي، فلاقينا تجاوباً كبيراً ودعمًا ملحوظاً.»

وأشارت إلى أن المعرض أقيم بدعم من مديرية الزراعة، وبإشراف كل من الدكتور زيد أبو عساف، والمهندس أحمد شحادة، والدكتور جهاد المحمد، وهم من أبرز الداعمين.

كما شاركت في المعرض عدة مؤسسات، من بينها «مؤسسة نوى لدعم الفقراء» و«مؤسسة الصراط التعليمية»، وتضم هاتان المؤسساتان نساء إلى جانب سيدات من المجتمع المحلي في حجيرة والقرى التابعة لها، وهي: سبينة، صهيا، يلدا، حوش صهيا، نجها، وخربة الورد.

وتنوّعت المعروضات بين المنتجات الغذائية والمشغولات اليدوية، مثل الأجبان والألبان، المكدوس، دبس الرمان، عصير الحصرم، وزيت الزيتون، والمربيات

«رياديو المناخ السوري».. نشاط تطوعي ينشر الوعي البيئي

• الثورة - غصون سليمان:

في مشوار البحث عن المعرفة تستوقفك بعض التفاصيل الصغيرة لتدرك عن قرب مدى أهمية سلوك العنصر البشري حين يكون قوياً في التعاطي مع ما حوله من محيط بيئي أو اجتماعي وغيره.

في هذه السطور نفتح النوافذ على ماهية عمل فريق الموارد البشرية في مؤسسة «رياديو المناخ السوريون»، الذين يحرصون على تواجدهم في كل مؤتمرات وملتقيات فرص العمل وعلى مدى سنوات، إذ نجد الفرصة مفتوحة لكل حالات التطوع الذي خلق ليبنى قدرات من هم على استعداد ليعطوا من وقتهم وجهدهم لقضية أحبوا وأسماها «رحلة بناء ناشط، مناصر بيئي».

يشير كل من ميس محي الدين، رفاه الرفاعي، ومحمد نيهاني، من فريق الدعم اللوجستي بالمؤسسة، في حديث لـ «الثورة» على أن المؤسسة غير ربحية، مرخصة ومسجلة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مقرها الرئيسي بدمشق ولها فروع في محافظات حمص، حماة، طرطوس، اللاذقية، دير الزور، وتهدف إلى نشر التوعية في صفوف الشباب فيما يخص البيئة، وأن يكون لدى أبناء المجتمع إدراك فكري لموضوع العادات اليومية الخاطئة والتي تزيد في حالة التغير المناخي، بمعنى تعزيز التوعية على الصعيد المحلي والعالمي بالنسبة لتغير المناخ بالدرجة الأولى.

وأشارت المتطوعة ميس محي الدين إلى أهمية ودور ورشات العمل التدريبية والمشاريع الهادفة للحفاظ على البيئة ودعم وتمكين الشباب، كي يصبح لديهم رؤية إيجابية فيما يخص أساليب وطرائق العادات، بمعنى يصبح لدينا سلوكيات جديدة تفيد بتغيير بعض الأعمال التي نقوم بها من دون دراية بإيجابياتها وسلبياتها.

وقالت محي الدين: نحن كمؤسسة لا نستعمل الورق، أي نحدّ من استخدامه اليومي، وخاصة أن موضوع استهلاك الورق له الكثير من التبعات، كذلك الحال بالنسبة لكاسات الورق والبلاستيك وهذه جميعها لا نستخدمها، والخيار هو استخدام الزجاج.

البصمة الكربونية

وفيما يتعلق بالبصمة الكربونية نوهت المتطوعة كنانة -في هذا الجانب- بأن أهم غاز يرفع درجة حرارة الأرض هو غاز ثاني أكسيد الكربون كونه يحبسها ويضخها باتجاه الأرض، فلدينا من 4-5 من الغازات الدفيئة، وبالتالي فإن البصمة الكربونية

الناجمة عن نشاطات الإنسان هي التي ترفع نسبة الكربون، لافتة إلى أن التغير المناخي الذي بدأ واضحاً بعد الثورة الصناعية حين زاد نشاط الإنسان أكثر من اللازم، فبعض الدول أخذت تطلق عبر نشاطها الصناعي غاز الكربون أكثر من اللازم. وأوضحت أنه من خلال الأمثلة -وإن تبدو بسيطة- لكنها معبرة وذات مدلول يدركه أكثر أهل المعرفة والاختصاص، فحين كنا نوجه ملاحظة للأبناء في المنزل بضرورة إطفاء الضوء غير الضروري في بقية الغرف، تكون ردة الفعل أو الجواب، ما قيمة ذلك، ماذا يؤثر إذا أشعلنا جزءاً أو كامل الإنارة؟ هي لمبة، أو نيون؟

هنا توضح المتطوعة الخبيرة، بالقول، هناك محطات كهربائية تعمل لتوليد الإضاءة، ومحطات تعمل على الوقود وهذه تحرق بشكل زائد عما هو مطلوب، فكل نشاط نقوم به في المنزل مهما كان تفصيلاً صغيراً ينعكس على نسبة الكربون في الجو. كذلك الأمر بالنسبة للورق حين نكتب ونستثمر وجهاً من الورقة على حساب الآخر، فهذا هدر لقيمة الورق، داعية إلى استثمار الوجهين وإحضار دائماً حالة الوعي وحسن التدبير في الأشياء التي نملكها وبين أيدينا، فالورق الذي يتم رميه في أحضان الطبيعة مصنوع من السيلولوز وأساسه هو الأشجار التي هي رئة الطبيعة ورئة الأرض، وحين نتنفس تأخذ وتمتص كمية من الكربون وتطرح ضعف ما تطرحه من الأوكسجين.

فيذا لاحظنا خصوصيات عمل البصمة الكربونية، تقول الخبيرة كنانة، ندرك أن نشاطات الإنسان وفق دراسات علمية عديدة هي المسبب الأكبر، بشكل عام والشركات والمؤسسات والأفراد بشكل خاص.



ما نلاحظه هو كيف بدأت تتلاشى وبشكل تدريجي مقومات فصلي الربيع والخريف، بمعنى أصبحنا نطفئ المروحة ونشعل المدفأة، هذا التبدل بالمناخ ومع استمرار النشاط البشري ربما يتقلص كمدة زمنية من 10 سنوات إلى خمس سنوات بحيث نلاحظ تغيراً كبيراً بالمناخ، وربما نخسر العديد من الموارد التي لم تعد كافية أو حتى نحافظ فيها لأجيالنا، نتيجة الجفاف وتبدلات المناخ، إضافة للحرارة التي زادت على مأساة الواقع، فمع نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة بات الجفاف هو المشكلة الأكبر، وأصبح فقدان بعض المحاصيل صورة واضحة في مزروعاتنا، فهل لفت نظر أحدنا غياب مادة الذرة البيضاء، وأنها تقلص حضورها إلى الحدود الدنيا بسبب درجات الحرارة غير المناسبة، هذا الواقع لاشك يؤثر على الأمن الغذائي والحياة اليومية، وخاصة واقع المياه.

باختصار.. يمكن القول: نحن كمجتمع، تقع علينا مسؤولية كبيرة يجب أخذها بعين الاعتبار لناحية الترشيح في الطاقة والمياه وتقليص وسائل الهدر، واعتماد سياسة حسن التدبير، لنبقى على قيد التوازن لفترة طويلة على الأقل في ظل الظروف التي نواجهها كمؤسسات وأفراد.

الثقافة البيئية

كما بينت أن ما يتم العمل عليه حالياً على مستوى الأفراد من خلال التواصل مع المدارس نشر هذا الوعي، مشيرة إلى وجود مشروع جرى العمل عليه منذ سنوات، وهو دليل تعليم الأخضر الذي قطعنا شوطاً فيه مع وزارة التربية بهدف إدخال الثقافة البيئية لطلاب المدارس. ولعل الأهم هو البدء مع الصغار منذ المراحل الأولى للتعليم وربما قبلها، فحين نقول للطفل والوالد والابن، لا ترم الورق في غير مكانه أو أطفئ الضوء خلال النهار وغيرها من الأشياء البسيطة، سوف يصبح ذلك سلوكاً عندما يكبر بالتأكيد.

وذكرت أيضاً كيف تم العمل على تدريس وتدريب شرائح مختلفة صغاراً وكباراً، وطلاب مدارس وجامعات لإتقان جميع السلوكيات الإيجابية تجاه أنفسنا والبيئة المحيطة بنا، مؤكدة أن التدريب على الإقناع عبر مهارات التواصل في المراحل الأولى من التربية هي الأكثر تأثيراً حين يكبر المرء، فربما لا يستطيع حينها أن يدرك أبعاد القدرة المطلوبة على الاستجابة، وحول التغير المناخي الذي نعاني منه حالياً، ذكرت أنه لغاية العام 2020 كانت الفصول الأربعة ضمن المناخ المتوسطي، لكن





عوالم فنية تضج بالتناقضات المتآلفة

التشكيلي حسين صقور: يتمرّد اللون على الواقع باحثاً عن مفهوم أعمق

• الثورة - عبير علي:

متجدد دوماً وعمله مرتبط بنبض حياته وعلاقاته، سواء أكان هذا عبر اللون أم الكلمة، ضميره الواعي هو مرجعه ومرجعياته تجاه كل القضايا، وحده هو القائد المحرك له ولها، يتمتع بحس عال بالمسؤولية، وتحركه غيرته الوطنية، قلّمه كما ألوانه صادق وجريء لأقصى الحدود وهو ينبض بالمحبة.

إنه الفنان والناقد حسين صقور الملقب بالفينيقي، وقد أخذ من لقبه الكثير، فهو لا يغيب إلا ليظهر بحلة جديدة وشكل جديد، وألوانه ولوحاته تفرض حضورها القوي ضمن دائرة كانت وما زالت تواصل اتساعها محلياً وعالمياً، هو أيضاً قاصّ وشاعر أمسك بزمام الكلمة بكل ما تعكسه من خصوصية وعمق، وفي لقاءه مع صحيفة الثورة حدثنا حول التشكيل والصعوبات الحالية وكيفية تجاوزها، وعن النقلات النوعية في تجربته الفنية ومدى ارتباطها بتغيرات الزمن والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فإنسان عند الفنان صقور كائن قابل للتطور وللنمو المرتبط بحصيلة تجاربه الحياتية التي لا تمرّ عليه مرور الكرام، والفنان يتفاعل حسياً مع تلك التجارب، والناجح والمتميز هو القادر على استثمار خلاصتها الأكثر سلاسة و نقاءً لتصلقه وتحديث أثرها الإيجابي في شخصه وشخصيته، وفي نظرته للحياة ولمعنى وجوده الذي يرسم شكل فلسفته فيها.

وأشار إلى أن الحياة هي المعلم الأول، ولا معنى لأي معلومة معلّبة بكتاب إن لم تتفاعل معها حسياً، وإن لم نتلمس أثرها الإيجابي في حياتنا، وأنه يمكننا الإفادة



٩٩ اللون الأحمر.. دلالات ترمز لزمان الحرب.. في وقت كنت أبحث فيه عن العدالة والحقيقة والحب ١١

والاستفادة من تجارب التاريخ، ولكننا لا نستطيع أن نقدّس كل ما هو قادم منه وكل ما هو مغلف بكتاب، فنحن لنا موقفنا ورؤيتنا وأسلوبنا في توظيف تلك المعلومة لتكون خادمة ولتناسب مع حياتنا القادمة نحن أبناء زمننا، وأنه هو اليوم ليس كما البارحة.

ترميم هدم وبناء

تجارب كثيرة مرّ بها ومفهومه للوحة والحياة تغيّر، كما أن المؤثرات المحيطة به وبعمله متغيرة باستمرار وأحياناً عبر قفزات طويلة، وهيكلية جديدة تتسم بالترميم أو الهدم وإعادة البناء.

وفي أنشون اللوحة، اللون الأحمر الذي رافق تجربته طويلاً بكل وحشيته صار يرهقه، فهو يحمل الكثير من الدلالات والإشارات الرمزية التي كان يشير فيها لزمان الحرب في الوقت الذي كان يبحث فيه عن العدالة والحقيقة والحب، ونحن الآن على مشارف بداية جديدة وعهد جديد- وفق ما ذكر-

وعن التغيرات التي طرأت على عمله على مشارف البداية الجديدة، وعن تصورات له لمستقبل اللوحة .. أجاب صقور: «بعد ثلاثة عقود في رحاب الخط واللون لا بدّ أن ألامس الحرية التي طالما تطلعت إليها، ومنذ البدايات أعلنت ألواني



وفرشاتي تمرّدها على الواقع المرئي بحثاً عن مفهوم أكثر عمقاً لماهية العمل التشكيلي والغاية منه، ومن البيهني حدوث تغيّر وانقلاب على صعيد اللوحة من حيث الشكل والمضمون، فأنا كإنسان أتفاعل حسياً مع كل المؤثرات المحيطة، ولوحتي ستعكسها بشكل أو بآخر فذاك الفضاء المخنوق صار أكثر انفراجاً، وشعاع النور يمتدّ ليحيي الأمل في ذاتنا وحياتنا، أما عمله الفني الحالي فهو ينعاز لمجموعات لونية جديدة تزيح سابقتها كلياً أو جزئياً، أو تضيف إليها لتعكس عوالم تضج بالتناقضات المتآلفة وفق إيقاع خاص يتمثل في أسلوب المعالجة ويعكس روعة الحياة، وفق ما ذكر، فهي جميلة رغم ما تكشفه من بشاعة، وحنونة رغم ما تظهره من قسوة، وإنجازاتها لا تحقق قيمتها إلا بقدر ما تجاوزناه من عراقيل، حينها نلامس مشاعر النشوة والامتلاء كما ارتواء وكما كأس ماء بعد طول عطش.

رؤية حاملة لفن أجمل

وعن الصعوبات التي تواجه الفنان السوري والأفكار الخادمة للفن والفنانين والقابلة للتحقيق بما يتلاءم مع الظروف المحيطة قال: ضمن هذا الوسط الفني المزدحم الذي كانت تحركه الشلية ورأس المال كانت تختنق المواهب والإبداعات الحقيقية، تلك الخارجة من أتون الفقر، والتي صرفت من خبزها اليومي لتواصل الحلم.

ونوه بأنه لو مهد للإبداع الحقيقي بالدعم المادي والمعنوي وعبر تنشيط حركته من خلال معارض وندوات ومزادات لعكس صورة أكثر إشراقاً، وبالتالي سيكون هؤلاء الفنانون المغمورون ثروة وطنية حقيقية.

معتبراً أن المشهد التشكيلي خلال نصف قرن ارتبط بمجموعة من الأسماء كرّستها المؤسسات السابقة العامة والخاصة منساقة بفعل عقد الدونية للمظاهر الخارجية وبالتالي الاهتمام بأولئك الذين يمتلكون إمكانات مادية، ورصيداً اجتماعياً بغض النظر عن المستوى الفني، فربيت بداخلهم الأنانية ليتحولوا لسد منيع في وجه الإبداع الحقيقي. ضمن تلك المنظومة من العلاقات الفاسدة التي اتسمت باحتكار بعض المسؤولين لمنصبتهم وفرديتهم في تصدير القرارات الحكومية بسلطة الشلية وأعداء النجاح من داخل وخارج تلك المؤسسات، ومآل هذا يعود لقلّة الثقة بالذات والخوف من أصحاب الكفاءات، وبالتالي عدم الإفادة منهم.

وختم صقور بالقول: «الحكيم هو من يتعلم من تجارب الآخرين وأخطائهم، والعاقِل لا يقع في الحفرة مرتين، فخير لأي مسؤول لا يمتلك الخبرة أن يتمتع على الأقل بالأخلاق التي تحميه من أطماع المغرضين، وأن يعطي كل ذي حق حقه ويطلق أكف وأفكار المبدعين والموظفين وحينها فقط سينجح كمسؤول وحينها فقط تثمر العقول».



وزارة الرياضة والشباب تعتمد هيكلتها التنظيمية الجديدة

• الثورة - شيرين الغاشي:

في خطوة مفصلية، نحو إدارة حديثة وفعّالة، لتعزيز الأداء والتطوير، أعلنت وزارة الرياضة والشباب في سوريا، اعتماد هيكلتها التنظيمية الجديدة، بعد عقد عدة ورشات عمل مكثفة، ونقاشات بالغة الأهمية مع وزارة التنمية الإدارية، وذلك بهدف تعزيز فعالية الأداء الحكومي في قطاعي الرياضة والشباب، وضمن التزام واضح بتحديث الإدارة الرياضية وتمكين الشباب، وتحقيق كفاءة مؤسساتية تُترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وبحسب ما أكدته المتحدث الرسمي باسم الوزارة، السيد مجد الحاج أحمد، فإن "الهيكلية الجديدة تمثل نقلة نوعية على مستوى العمل الإداري، وتشكل إطاراً تنظيمياً مرناً، يتيح توزيع الاختصاصات والمهام، وينظم العلاقات بين الجهات التابعة للوزارة بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية للدولة السورية في المرحلة التأسيسية الحالية".

وتضمنت الهيكلية الجديدة تقسيم المهام بين معاونين اثنين، الأول مختص بشؤون الرياضة، والثاني بشؤون الشباب، وذلك لضمان تركيز أكبر على تطوير كل قطاع بشكل مستقل وفعّال، كما تضمنت مديريات مختصة، تشمل الرياضة الجامعية والمدارسية، والمنشآت والاستثمار الرياضي، إضافة إلى مديريات نوعية في قطاع الشباب، تُعنى بالتمكين والمشاركة والابتكار.

وفي إشارة إلى اقتراح وزارة التنمية الإدارية، ترتبط مديرية الدعم التنفيذي بالوزير مباشرة، وتشرف على ملفات حيوية،

تشمل الشؤون القانونية والمالية والتحول الرقمي والتعاون الدولي، والإعلام والإحصاء والتنمية الإدارية. إلى ذلك، تضمنت الهيكلية الجديدة استحداث هيئات مستقلة، مرتبطة بالوزير مباشرة، لضمان الحوكمة والشفافية، وهي: اللجنة الأولمبية، واللجنة البارالمبية، ومحكمة التحكيم الرياضي، مكتب الرقابة الداخلية، ومكتب مكافحة المنشطات. ولفت الحاج أحمد، إلى أنه وبغية للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وتمكيناً وتحفيزاً للشباب، فإنه سيتم استكمال الهيكلية الجديدة من خلال خطط تنفيذية واضحة، وبرامج لتطوير قدرات الكوادر، بما يساهم في بناء مستقبل رياضي وشبابي يليق بسوريا وأبنائها، ويرفع اسمها بين الرياضات العالمية.

في الدوري الكروي..

الوحدة عاد للمنافسة وحطين فاجأ الأهلي والحسم السبت

• الثورة - هشام اللحام:

أحيا فريق الوحدة آماله بالتتويج ببطولة الدوري الممتاز لكرة القدم، بفوزه على متصدر الترتيب الكرامة، بثلاثة أهداف مقابل هدفين، بعد مباراة مثيرة وجيدة المستوى، تبادل فيها الفريقان التقدم، وحسمها الوحدة في النهاية، ليتأجل حسم اللقب حتى الجولة الأخيرة التي ستقام يوم السبت القادم، والتي ستشهد مباراة قمة، بين المتصدر الكرامة والوصيف الأهلي الذي تعثر أمس أيضاً أمام منافسه حطين، خاسراً أمامه بهدف وحيد، مضيّعاً بهذه الخسارة فرصة اعتلاء الصدارة. ويمكن القول إن فوز الوحدة وحطين على الكرامة والأهلي كان مفاجئاً، فبعد الجولة الأولى التي فاز فيها الكرامة على حطين بثلاثية نظيفة، وتغلب الأهلي على الوحدة بثلاثة أهداف لهدف، بدا أن المنافسة انحصرت تماماً بين الفائزين، وأنهما يسيران بسهولة نحو التتويج، وأن مباراتهما بعد غد السبت بمثابة نهائي، لكن الفريقين اللذين خسرا الجولة الأولى، انتفضا وخطا الأوراق، لتنحصر المنافسة بين ثلاثة فرق هي: الكرامة والأهلي والوحدة، بينما خرج حطين من المنافسة على اللقب، رغم فوزه الذي رفع به رصيده إلى أربع نقاط، وهي غير كافية

ليتوّج بطلاً لهذا الموسم الاستثنائي، لكن الحوت الحطيني يفكر بمركز متقدم حتماً.

فوز مستحق للوحدة

وبالعودة إلى مباراة ملعب الفيحاء التي جمعت الوحدة والكرامة، فإن الوحدة جدد فوزه على المتصدر، والذي حققه قبل أسبوع

تماماً على الكرامة في الدور الأول، والذي أثّرت حوله وقتها الأقاويل والانتقادات التي أشارت إلى اتفاق بين الفريقين، لكن فوز الوحدة أمس كان رداً على كل الانتقادات التي كانت غير منطقية وبلا أي دلائل، سجل أهداف الفائز مؤمن ناجي ومحمد البري ومصطفى حمو، فيما سجل للكرامة محمد



سراقبي وسامر خانكان، ليرفع الوحدة رصيده إلى خمس نقاط بالمركز الثالث، يفارق نقطة عن الأهلي ونقطتين عن الكرامة.

خسارة مفاجئة للأهلي

في المباراة الثانية التي جرت على ملعب الجلاء، صدم حطين منافسه الأهلي الوصيف، وغلبه بهدف وحيد، سجله في الشوط الأول مصطفى جنيّد، بمجهود فردي وهجمة مرتدة، قادها من منتصف الملعب، ولم يفلح لاعبو الأهلي في تعديل النتيجة رغم المحاولات والهجمات، في وقت عرف لاعبو حطين كيف يحافظون فيه على تقدمهم وفوزهم المستحق حتى النهاية.

حسم واحتمالات

وسيكون الحسم والتتويج باللقب يوم السبت القادم، حيث يلتقي الكرامة والأهلي في مباراة القمة واللقب، والفائز فيها سيتوّج حتماً، والتعادل يكفي الكرامة إذا لم يفز الوحدة على حطين في المباراة الثانية، أما فوز الوحدة وتعادل المتصدر والوصيف فيعني تتويج البرتقالي باللقب، وتبقى كل الاحتمالات واردة والمنافسة مفتوحة على مصراعها.

• الثورة - مجد الشيخ:

حوّل رباعنا البطل قسورة جغيلي، الحلم إلى حقيقة، في بطولة آسيا للشباب والناشئين في رفع الأثقال، التي تستضيف منافساتها العاصمة الكازاخية أستانا، عندما رفع علم الوطن عالياً، وتوّج بثلاث ميداليات ذهبية، بعد تفوّقه في منافسات وزن (+110 كغ) في الخطف والنتر، والمجموع العام، حيث رفع رباعنا البطل (164 كغ) في الخطف، و(200 كغ) في النتر، والمجموع العام (364 كغ) متفوّقاً على منافسيه، الرباع الأوزبكي الذي أخفق في رفع (162 كغ) في رفعة الخطف، وعلى الرباع الكازاخستاني في رفعة النتر الذي فشل في رفع (200 كغ). وتجدر الإشارة إلى أن البطولة شهدت منافسات قوية بين أبرز رباعي آسيا، المصنفين في المقدمة عالمياً، ويأتي هذا الإنجاز ليظهر مدى الإصرار والجدية التي بذلها بطلنا جغيلي، خلال فترة التحضير، رغم تأخرها عشرين يوماً، بسبب تعرّض رباعنا للإصابة.

يبقى أن نشير، إلى أن جغيلي قد ظهر بمظهر مشرف، في أيار الماضي، في بطولة العالم للشباب تحت (20) عاماً في البيرو، عندما قدّم مستوى متميزاً، حيث حقق رقماً سورياً جديداً، والمركز الرابع عالمياً في رفعة الخطف (176 كغ) والمركز الخامس في رفعة النتر (192 كغ) وحل في المركز السادس عالمياً، بالمجموع العام.

إهداء وشكر

بطلنا الآسيوي قسورة جغيلي، توجّه عبر صفحته على الفيسبوك للجمهور السوري قائلاً: «نعم الحلم أصبح حقيقة وواقعاً، ألف مبروك لسوريا، مبروك لكل أبناء بلدي العزيز، ثلاث ذهبيات آسيوية عربية سورية».

ثلاث ذهبيات آسيوية لرباعنا جغيلي



تغريد إبراهيم: مستقبل مشرق ينتظر المبارزة

• الثورة - خديجة ونوس:

تحمل رياضة المبارزة العديد من الفوائد البدنية والنفسية والعقلية، فهي تقوي العضلات وتحسن التوازن والمرونة، وتزيد من سرعة رد الفعل والتركيز، كما أنها تعزز الثقة بالنفس، وتنمي الصبر والقدرة على اتخاذ القرارات، حيث تم افتتاح مركز تدريبي جديد للعبة المبارزة، حول هذا المركز وأهميته، وأهم الأمور التي يحتاجها للمتابعة بالتدريبات، حدثتنا تغريد إبراهيم رئيس اللجنة الفنية للمبارزة، أمينة سر الألعاب الفردية قائلة: لعبة المبارزة صعبة نوعاً ما، عقلياً وجسدياً، لكنها لعبة نبيلة وجميلة للغاية، حيث بدأنا بافتتاح المركز التدريبي ببداية (1/6/2025) على ثلاث فترات أسبوعية، وعلى مدار ساعتين تدريب، مع فريق جديد، بالإضافة للمنتخب القديم، نحن حالياً نتدرب على قانون اللعبة وكيفية حمل السلاح ووقف الاستعداد، ثم نتطور إلى حركات الأرجل الأساسية، مثل التقدم والتقهقر، وحركات الهجوم مثل الطعن، بالإضافة إلى التدريب على الدفاع والردود.

متطلبات ضرورية للعبة

وأضافت إبراهيم: حالياً نفتقر إلى التجهيزات، من سيوف وبدلات اللاعبين وأجهزة ومعدات، ونحن حالياً لا نملك أي تجهيزات بدمشق، ونعتمد على بقايا المعدات الموجودة، وهي لا تفني بالغرض، ولكن كي لا ينقطع اللاعبون عن التدريب، نأمل أن تكون الأمور أفضل من السابق، بعد أن أصبحت لدينا وزارة الرياضة والشباب، وأن تتوافر لدينا تجهيزات كاملة للاعبين بفترة زمنية قريبة جداً، مع صالة خاصة بنا لعبة مبارزة.

باختصار، يتطلب نجاحنا في المبارزة، وفي الملعب مهارات جسدية وعقلية، ولكنها لا تكفي وحدها من دون معدات مناسبة للتدريب الجيد، ودائماً نردد وجود اللاعب هو أساس وجود اللعبة.



كأس العالم للأندية..

باريس يقسو على الريال برعاية ويبلغ النهائي



• **الثورة - فخر صاحب:**
بلغ باريس سان جيرمان، نهائي كأس العالم للأندية، في نسختها الأولى الموسعة، المقامة في الولايات المتحدة الأميركية، بعدما كُبد ريال مدريد هزيمة قاسية بأربعة أهداف نظيفة، في مباراة كانت من طرف واحد، حيث سيطر أبطال أوروبا على اللقاء من بابه لمحاربه، بخطوط مترابطة، وأداء منسجم، وفعالية هجومية، حيث ظهرت لمسات لويس إنريكي واضحة على الفريق الفرنسي، بالمقابل ظهر ريال مدريد بالصورة المخيبة التي رسمها في مخيلة عشاقه هذا الموسم، على عكس ما ظهر عليه في المباريات السابقة في العرس المونديالي، فبدأ مفككاً، ضعيف الحيلة، متباعد الخطوط، فاقداً للانسجام، وزاد الطين بلة الأخطاء الدفاعية الكارثية التي وقع فيها لاعبوه مع بداية اللقاء، والتي كلفته هدفين مبكرين، بواسطة فايان رويز وعثمان ديمبيلي، في الدقيقتين (6 - 9) فكانا بمثابة الضربة القاضية لفريق يفقد القدرة على السيطرة على مجريات المباراة

التي سيّرها لويس إنريكي كيفما أراد، بخطوط مترابطة قادها الثلاثي المتميز فيتينا وجواو نيفيز وفايان رويز، إضافة لانطلاقات أشرف حكيمي التي أزعجت كثيراً فريقه الأم، إضافة لهجوم ناري قاده كيفارا تسيخيليا وعثمان ديمبيلي ودوي، ودفاع حديدي، باريس نجح في مهمة التأهل للنهائي، بعدما أنهى الشوط الأول بثلاثية بيضاء، بعد أن طبع رويز القبة الثالثة في الشباك الملكية مع منتصف الشوط.

الشوط الثاني لم يحمل جديداً على مستوى الأداء والمجريات، أما أبرز ما شهدته عودة داني كارفاخال من إصابة غيبته طوال الموسم، والظهور الأخير للذهبي لوكا مودريتش بقميص الملكي، وكذلك الأمر للوكاس فاسكيز، وإصرار تشابي ألونسو على استبعاد النجم رودريغو؟ وإضافة الهدف الرابع لباريس مع غروب شمس المباراة، بواسطة البديل غونزالو راموس، ليضرب فريق العاصمة الفرنسية موعداً مع تشيلسي الإنكليزي في نهائي مرتقب.

ويمبلدون (2025) ..

تأهل سينر ودجوكوفيتش وإنجاز تاريخي لشفيونتيك



• **الثورة- هراير جوانيان:**
حجز الإيطالي يانيك سينر، المصنف أول عالمياً، بطاقته إلى نصف نهائي بطولة ويمبلدون الإنكليزية المفتوحة للتنس، للمرة الثانية في مسيرته الاحترافية، بفوزه السهل على الأمريكي بن شيلتون (6-7 و 4-6 و 4-6) مُبدداً بذلك مخاوفه بشأن إصابة في مرفقه، تعرّض لها في ثمن النهائي، وسيلتقي سينر في نصف النهائي مع الصربي نوفاك دجوكوفيتش، بطل ويمبلدون (7) مرات، الفائز على الإيطالي فلافيو كوبولي (6-2، 5-7، 4-6).

لدى السيدات، بلغت البولندية إيغا شفيونتيك، المصنفة ثامنة، نصف نهائي البطولة، للمرة الأولى في مسيرتها الاحترافية، بفوزها على الروسية لودميلا سامسونوفا (6-2 و 5-7) في الدور ربع النهائي، وتلتقي شفيونتيك، المصنفة أولى عالمياً سابقاً، مع السويسرية بيليندا بنتشيتش، بطلة أولمبياد طوكيو، والتي تغلبت على الروسية الأخرى ميرا أندرييفا، المصنفة سابعة (7-6 و 6-7) وستكون المرة الخامسة التي تلتقي فيها شفيونتيك مع بنتشيتش، وتميل الكفة للبولندية بثلاثة انتصارات، آخرها في ثمن نهائي ويمبلدون عام (2023) مقابل خسارة واحدة، كانت في ثمن نهائي فلاشينغ ميدوز عام (2021).



لوحاتها في غاليري «مرسمي» بالسعودية كندة معروف لـ «الثورة»: أتعمد تهميش الملامح على حساب الشعور

• الثورة - فؤاد مسعد:

«أتعمد في أعمالي تهميش الملامح على حساب الشعور والحالة النفسية». هذا ما أكدتته الفنانة التشكيلية الدكتورة كندة معروف في حديثها مع صحيفة الثورة حول مشاركتها بثلاث لوحات ضمن معرض «الصيف عندنا» في غاليري «مرسمي» في المملكة العربية السعودية، والذي يستمر لمدة شهرين تقريباً.

الفنانة معروف، التي أعربت عن سعادتها بهذه المشاركة، أكدت أن لوحاتها الثلاث أكريليك على قماش وهي بحجم كبير، ورسمتها بشكل خاص للمعرض.

تمثل مجموعة وجوه تبرز حالات متعددة «الحزن، اليأس، اللامبالاة، الانتظار، الصبر، التأمل...»، مشيرة إلى أن هذه الوجوه اصطفت وتأطرت ضمن مربعات ترمز لقيود كثيرة، فهناك من يكون ضمن السجون، وحتى من ليسوا ضمنها فهم في سجن آخر تفرضه بعض العادات والتقاليد.

لوحات تضح بوجوه صامتة صادمة، فأين تتباعد وتلتقي هذه الوجوه؟ تجيب قائلة: «أنا ابنة سوريا التي عاشت الحرب لسنوات طويلة، وكان

لا بد لي أن أرسم الوجوه التي أراها، فكل منا خسر وتوَجَّع، وقد رسمت هذه الوجوه مما عشته وعاصرته، بما في ذلك الناس الذين كانوا يقفون على طوابير الغاز أو بانتظار المواصلات، حتى أنهم لم يعودوا يعرفون كيف يحزنون، فلم نعد نعطي الحزن حقه أو الفرح حقه، لأنه من كثرة الوجع لم نعد نعرف عيش الشعور بشكل صحيح، وهذا ما حاولت رسمه».

وتتابع قائلة: «الإنسان محور اهتمامي لأنه العنصر الأهم في الحياة، لذلك تغاضيت عن الملامح وحاولت تهميشها على حساب الشعور لأنه لم يعد مهماً كيف هو الشكل، وإنما أن تعيش إنسانيتك». وتوضح أنها كانت تسعى للتعبير عن هذه الأمور من خلال الوجوه المصطفة المرصوفة المقولبة، المحصورة والمضطرة أن تعيش ضمن ظروف المكان الذي خلقت فيه، بينما في مكان آخر من العالم ربما هناك حياة سعيدة وأكثر راحة وأفضل، ولكن الظروف حبست الوجوه ضمن هذه المربعات وهذا المكان.



رنا عثمان.. توثق الحريق بالريشة لا بالكلمات

• الثورة - عبير علي:

عندما يتحوّل الفن إلى رسالة تُولد من رحم المعاناة، يصبح اللون أبلغ من الكلمة، وتصبح اللوحة مرآة تنعكس فيها جراح الأرض ووجع الأرواح.

هكذا كانت تجربة الفنانة التشكيلية رنا عثمان بعد الحريق المأساوي الذي التهم غابتنا الخضراء.. عجزت عن الكتابة بالكلمات، فكتبت بالألوان، ورسمت لوحة تنطق بالصمت، وتبكي من دون صوت، لتُخبرنا أن ما احترق لم يكن فقط الشجر، بل ظنوننا الطفولية عن الحياة، عن الظل، عن الطيران.

الطيور الورقية التي رسمتها لم تكن طيوراً، بل أوهام نجاة علّقنا عليها أحلامنا الصغيرة، والوجوه المتوارية وسط ألسنة النار كانت أرواحاً لم تصرخ، بل احترقت بصمت، كأنها تنتظر من يطفئ النار داخلها لا حولها.

وفي حديث لصحيفة الثورة، وصفت الفنانة رنا عثمان لوحاتها قائلة: «الحريق لم يكن مجرد نار تلتهم الأغصان، بل كان صمتاً ثقيلاً خنق الأرواح دفعة واحدة. لم تختنق قلوبنا بالدخان فقط، بل بعجزنا أمام اللهيب، الهواء صار خفيفاً حد الذهول، وكأن الحياة نفسها توقفت لتبكي معنا».

«وتابعت بأسى: «لم تسقط الأشجار وحدها، بل سقطت ظنوننا بأن الطبيعة أم لا تخون، حتى الطائرتين الورقيتين اللتين علّقنا عليهما أحلامنا في الطفولة، سقطتا محترقتين، وكأنهما من الغابة لا من السماء».

«لكن، ورغم كل هذا الرماد، تبقى الفنانة عثمان على يقين أن المطر يعرف طريقه إلى القلوب المحروقة، وأن الشجر سيعود، لا كما كان، بل أكثر خضرة، يحمل في كل ورقة غفراناً، ودروساً، ووعداً جديداً بالحياة».



★ أمين التحرير
ناصر منذر - عادل عبد الله

★ مدير التحرير
هنّي الحمدان

★ رئيس التحرير
نور الدين الإسماعيل

دمشق - دوار كفرسوسة فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2150510 - 2151062 - 2138534 - 2138535

للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219